



مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (21) - العدد الرابع - أكتوبر 2020



أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة على تحسين جودة
المعلومات المحاسبية في ضوء جائحة كورونا (COVID-19)
(دراسة ميدانية)

**The Effect of Applying the added Egyptian Accounting
Standards on Improving the Quality of Accounting
Information in Light of the Corona pandemic (COVID-19)
(Empirical Study)**

د. دينا كمال عبد السلام على حسن
مدرس المحاسبة
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

رابط المجلة: <https://jsst.journals.ekb.eg/>

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر تطبيق قرار وزير الإستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019 الخاص بإضافة معايير المحاسبة أرقام (47) الأدوات المالية، (48) الإيراد من العقود مع العملاء، (49) عقود التأجير، على جودة المعلومات بالتقارير المالية في البيئة المصرية، في ضوء الآثار السابقة والحالية والمستقبلية لجائحة (COVID-19)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء دراسة ميدانية من خلال تصميم قائمة إستقصاء تم توجيهها إلى أربع مجموعات من المهتمين بالقوائم المالية تشمل المراجعين الخارجيين، المديرين الماليين، المحللين الماليين، وأخيراً الأكاديميين، وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة في ظل جائحة (COVID-19) يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي تم التعبير عنها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة ضمن معايير المحاسبة المصرية، وذلك نتيجة تخفيض أخطاء الإعراف والقياس، كذلك إزالة عدم التناسق والتضارب والضعف في المعايير السابقة.

الكلمات المفتاحية:

المعايير المحاسبية المضافة، جائحة كورونا، جودة المعلومات المحاسبية، الملاءمة، الوثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة.



Abstract:

This study aims to explain the impact of the application of the Minister of Investment and International Cooperation Decision No. 69 of 2019 regarding the addition of accounting standards numbers (47) financial instruments, (48) revenue from contracts with customers, (49) leases, on the quality of information in financial reports in the Egyptian environment In regard of the past, current and future effects of the pandemic (COVID-19), to achieve the goals of the study, an empirical Study was conducted by designing a survey list that was directed to four groups of people interested in the financial statements that include external auditors, financial managers, financial analysts, and finally academics, and the study concluded that The application of the Egyptian Accounting Standards added in regard of the pandemic (COVID-19) contributes to improve the quality of the accounting information that was expressed with the qualitative characteristics of the accounting information contained within the Egyptian accounting standards, as a result of reducing recognition and measurement errors, as well as removing inconsistencies and weaknesses in the previous standards.

key words:

Added accounting standards, (COVID-19) pandemic, quality of accounting information, relevance, reliability, understandability, comparability.

1 - مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة تطورات سريعة ومتلاحقة في مجال المعايير المحاسبية نتيجة التغيرات في المناخ السياسى والإقتصادى وزيادة المنافسة العالمية فى الأسواق المعتمدة على رأس المال الكثيف وظهور ما يعرف بالإقتصاد المعرفى، الأمر الذى أدى إلى المزيد من الإهتمام بالمعلومات المحاسبية التى توفرها التقارير المالية أحد روافد المعرفة ذات الأثر على قرارات الإستثمار وبصفة خاصة القرارات المتعلقة بتسعير الأسهم فى أسواق رأس المال.

وبناء على ما تقدم سعت العديد من المنظمات والهيئات المهنية فى مجال المحاسبة على المستوى الدولى والإقليمى لتنظيم مهنة المحاسبة وتوحيد معاييرها، بإعتبار أن هذه المعايير تمثل ضوابط لإنتاج معلومات تتسم بالشفافية تعكس بوضوح الوضع الإقتصادى العادل للشركات بهدف تحقيق الشفافية فى الإعلان عن المعلومات المحاسبية للأسواق المالية من ناحية، وحماية أصحاب المصالح من ناحية أخرى، وتمثلت أهم الجهود فى هذا الصدد فى محاولة تحقيق التوافق بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير التقارير المالية الدولية.

ومن هذا المنطلق أصدر وزير الإستثمار والتعاون الدولى القرار رقم (69) لسنة 2019 بإضافة وتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية، وتمثلت هذه الإضافات فى إستحداث ثلاثة معايير محاسبية جديدة هى معيار المحاسبة المصرى رقم (47) والخاص بالأدوات المالية ويهدف هذا المعيار إلى رفع مستوى الأمان لموجهة المخاطر المختلفة، والمعيار المصرى رقم (48) والخاص بالإيراد من عقود العملاء ليحل محل معيارى المحاسبة المصرين رقم (11) الخاص بالإيراد ورقم (8) والمرتببط بعقود الإنشاءات، فضلا عن ذلك استحداث معيار المحاسبة المصرى رقم (49) والخاص بعقود التأجير ليحل محل معيار المحاسبة المصرى رقم (20) التأجير التمويلى و ذلك بهدف تطبيق منهجية موحدة على المستأجرين.

2 - مشكلة البحث:

شهدت الأونه الأخيرة تعديل لبعض أحكام معايير المحاسبة المصرية ومن أبرز تلك التعديلات إضافة ثلاثة معايير محاسبية وفقاً لقرار وزير الإستثمار والتعاون الدولى رقم 69 لسنة 2019 الخاص بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم 11 لسنة 2015 حيث نصت المادة الرابعة من هذا القرار على أن يضاف إلى معايير المحاسبة المصرية، معايير جديدة برقم (47) الأدوات المالية، بما يتوافق مع معيار التقرير الدولى رقم



(IFRS 9) معيار المحاسبة المصري رقم (48) والخاص بالإيرادات من العقود مع العملاء بما يتوافق مع معيار التقرير الدولي رقم (IFRS15)، كذلك إضافة المعيار رقم (49) والخاص بعقود التأجير تنفيذاً لقانون التأجير التمويلي والتخصيم رقم 176 لسنة 2018 بما يتوافق مع معيار التقرير الدولي رقم (IFRS16) ليحل محل المعيار المحاسبة المصري رقم (20) التأجير التمويلي وذلك لمواكبة التطورات الإقتصادية والمالية الحالية ومقابلة المتطلبات والإحتياجات المتزايدة لمعلومات أكثر شفافية من قبل مستخدمي القوائم المالية.

ونظراً لحدثة هذه الإضافات لمعايير المحاسبة المصرية وجد الباحث أهمية لتناول الآثار المرتقبة لتطبيق هذه المعايير المضافة على جودة المعلومات المحاسبية خاصة في ضوء ما يمر به العالم من جائحة كورونا والتي لها العديد من التداعيات الإقتصادية والمالية على أسواق المال، مما يجعل هذه الدراسة إضافة إلى المكتبة العربية إلى جانب الدراسات الأخرى ذات الصلة.

وبناء على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي: ما هو أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة وفقاً لقرار وزير الإستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019 على جودة المعلومات المحاسبية في ظل جائحة (COVID-19)؟ ويتفرع عن التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري المستحدث رقم (47) الأدوات المالية على جودة المعلومات المحاسبية في ظل جائحة (COVID-19)؟
- ما هو أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري المستحدث رقم (48) الخاص بالإيراد من العقود مع العملاء على جودة المعلومات المحاسبية في ظل جائحة (COVID-19)؟
- ما هو أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري المستحدث رقم (49) الخاص بعقود التأجير على جودة المعلومات المحاسبية في ظل جائحة (COVID-19)؟

3 - أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في الكشف عن دور تطبيق المعايير المحاسبية المصرية المضافة وفقاً للمادة الرابعة من قرار وزير الإستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019 في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية في ظل جائحة (COVID-19) ويتحقق الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- تحديد أهمية توافق معايير المحاسبة المصرية مع معايير التقارير المالية الدولية للمساهمة في توحيد السياسات والمعالجات المحاسبية لتوفير مزيد من الإفصاح والشفافية في ظل جائحة (COVID-19) .

- تحليل وتقييم آلية تحديث معايير المحاسبة المصرية المضافة على جودة المعلومات المحاسبية في ظل جائحة (COVID-19) .

- تحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها، والطرق المختلفة لقياسها لتحقيق تنافسية السوق المصرى فى جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

- قياس أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الشركات غير المالية والمقيدة بالبورصة المصرية وذلك لأغراض دعم متخدى القرارات الإقتصادية والمالية ، وسوف يسعى الباحث لتحقيق هذا الهدف من خلال إجراء دراسة ميدانية على البيئة المصرية.

4 - أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الأتى:

- الأهمية العلمية : يسعى الباحث من خلال الدراسة النظرية إلى تحليل أثر المعايير المحاسبية المضافة على تحسين المحتوى المعلوماتى للقوائم المالية في ظل متطلبات التطبيق الحالية، نظرا للإهتمام المتزايد بجودة المحتوى المعلوماتى للقوائم المالية من جانب كافة المستخدمين لتأثيرها المتوقع على منفعة متخذى القرار من المعلومات المحاسبية خاصة في ظل جائحة (COVID-19) التي تعد من المستجدات العالمية التي لم يشهدها العالم من قبل.

- الأهمية العملية: يسعى الباحث من خلال الدراسة الميدانية إلى التوصل إلى نتائج عن مدى المساهمة الفعلية لمعايير المحاسبة المصرية المضافة فى تحسين جودة المعلومات المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية فى ظل جائحة (COVID-19)، وتقديم ما يلزم من توصيات تستهدف تحسين جودة المحتوى المعلوماتى للتقارير المالية.

5 - فروض البحث:

في ضوء مشكلة وتساؤلات و أهداف الدراسة يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو

التالى:

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المعايير 47، 48، 49 الخاصة بالأدوات المالية، الإيراد من العقود مع العملاء، وعقود التأجير وملاءمة المعلومات المحاسبية.



- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المعايير 47، 48، 49 الخاصة بالأدوات المالية، الإيراد من العقود مع العملاء، وعقود التأجير وموثوقية المعلومات المحاسبية.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المعايير 47، 48، 49 الخاصة بالأدوات المالية، الإيراد من العقود مع العملاء، وعقود التأجير وقابلية المعلومات المحاسبية للفهم.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المعايير 47، 48، 49 الخاصة بالأدوات المالية، الإيراد من العقود مع العملاء، وعقود التأجير وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.
- 6 - حدود البحث:
- تقتصر الدراسة على قياس أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة وفقاً للقرار الوزاري رقم 69 لسنة 2019 دون غيرها من المعايير.
- سوف تركز الدراسة الميدانية على تأثير جائحة (COVID-19) على تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة وفقاً للقرار الوزاري رقم 69 لسنة 2019 كأحد أهم الأحداث التي يمر بها العالم دون غيرها من أحداث.
- 7 - منهج البحث:
- اعتمد الباحث على الجمع بين المنهج الإستقرائي والمنهج الإستنباطي وذلك إتساقاً مع الدراستين النظرية والميدانية، فالدراسة النظرية تعتمد على مراجعة وتحليل الدراسات والبحوث في الفكر المحاسبي التي تناولت الموضوعات ذات الأثر وذات الصلة بمشكلة وتساؤلات الدراسة، كذلك معايير المحاسبة المصرية المضافة 47، 48، 49 وتنتهي الدراسة النظرية بصياغة الفروض المطلوب اختبارها، أما الدراسة الميدانية فتهتم بإختبار فروض الدراسة باستخدام التحليلات الإحصائية المناسبة لردود فعل المستقصى منهم حول تساؤلات قائمة الإستقصاء المصممة لجمع البيانات من عينة الدراسة.
- 8 - خطة البحث :
- يمكن تقسيم خطة البحث خلال الجزء المتبقى من هذه الدراسة على النحو التالي :
- 1-8 تحليل الدراسات السابقة.
- 2-8 أثر متطلبات تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة وفقاً للقرار الوزاري رقم 69 لسنة 2019 على جودة المعلومات المحاسبية في ظل جائحة (COVID-19) .

3-8 الدراسة الميدانية .

4-8 النتائج والتوصيات.

5-8 الدراسات المستقبلية.

6-8 قائمة المراجع.

1-8 تحليل الدراسات السابقة:

سوف يتناول الباحث في هذا الجزء الدراسات التي تناولت معايير المحاسبة المضافة وفقاً لقرار وزير الإستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019 وهي المعايير المصرية ارقام (47)، (48)، (49) ونظراً لحدثة إصدارها وتوافقها مع معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ارقام (9)، (15)، (16) سوف تكون الدراسات المرتبطة بهذه المعايير الدولية مجال إهتمام الباحث في الجزء التالي، وسوف يتم تقسيم تلك الدراسات إلى ثلاثة مجموعات على النحو التالي:

المجموعة الأولى : الدراسات التي تناولت العلاقة بين معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) وجودة التقارير المالية:

دراسة (Novotny-Farkas, 2015) وتناولت التفاعل بين نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة Expected Credit Loss Model (ECL) وفقاً للمعيار التقرير المالي الدولي IFRS9 (IASB, 2009) و القواعد الإشرافية و الآثار المحتملة على الإستقرار المالي في دول الإتحاد الأوروبي، مقارنة مع منهج الخسارة المتكبدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 39)، وأوضحت النتائج أن نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) يستند إلى تكوين مخصصات لمقابلة الإنخفاض في القيمة بشكل مبكر وبقيمة أكبر عن المعيار الدولي (IAS 39) وهذا يتوافق بشكل أكثر واقعية مع الخسارة المتوقعة في المؤسسات المالية، و من المرجح أن تساهم متطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) في انضباط السوق بشكل أكثر فعالية من خلال تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات مما يؤدي إلى تعزيز الإستقرار المالي، ومع ذلك أشارت الدراسة بشكل عام إلى أن الفوائد المحتملة من تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) تعتمد بشكل حاسم على تطبيقه من خلال بيئة رقابية تضمن سلامة التطبيق (Buschhüter and Striegel, 2011a).



دراسة (Shafii and Abdul Rahman, 2016) إستهدفت تحليل بعض القضايا المرتبطة بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) فيما يتعلق بالتصنيف و القياس للأصول المالية الإسلامية، بالإضافة إلى ذلك ناقشت الدراسة مخاوف الشريعة حول إستخدام القيمة العادلة لقياس الأصول المالية، واعتمدت هذه الدراسة على دراسة الوثائق والتحليل النصي لآراء العلماء الشرعية ومعايير المحاسبة ذات الصلة، وانتهت الدراسة إلى أن تصنيف وقياس الأصول المالية الإسلامية القائمة على حقوق الملكية لا يتناسب مع فئة التصنيف "الإفترضية" للتكلفة المطفأة، حيث أن التدفقات النقدية المستقبلية المستحقة لا تتمثل فقط في دفع رأس المال والفائدة (دفع معدل ثابت)، وفيما يتعلق بقياس القيمة العادلة، تنشأ مخاوف الشريعة أثناء تطبيق القيمة العادلة عند المستوى 2 (المرجع قيم الأصول من المدخلات بخلاف الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة) والمستوى 3 (استخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة للوصول إلى تقييم الأصول) بسبب وجود حالة من عدم اليقين مقارنة بالمستوى 1 (القيمة العادلة تشير إلى الأسعار المتداولة للأصول المماثلة).

دراسة (مسعود، 2016) إستهدفت إلقاء الضوء على أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (9) على جودة مخرجات النظام المحاسبي، وذلك بالتطبيق على شركات التأمين في الأردن، وإستندت الدراسة إلى ستة متغيرات رئيسية كمؤشر لجودة مخرجات النظام المحاسبي، وهي الملاءمة، الموثوقية، التوقيت المناسب، القابلية للمقارنة، التماثل، وأخيراً قابلية المعلومات المحاسبية للقياس، وإنتهت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق معيار التقرير المالي (IFRS9) على ملاءمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن، وكما أنه يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق معيار التقرير المالي (IFRS9) على موثوقية المعلومات المحاسبية، والتوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن.

دراسة (Landini, Uberti and Casellina, 2019) إستهدفت تقديم نموذج أكثر إعتمادية لتقييم مخاطر الائتمان بشكل مسبق وموحد واعتمد النموذج على مدخل المحاكاة الجزئي بشكل يحقق الدمج بين متطلبات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) والتطورات الديناميكية المرتبطة بمحافظ الإستثمار لدى البنوك، وإنتهت الدراسة إلى أن النموذج المقترح يعد من النماذج المفتوحة والديناميكية والتي تساهم في توفير معلومات موثوق بها تفي بتطلعات المستخدمين لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل أكثر موضوعية مما ينعكس بشكل إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية.

دراسة (Laura Noonan, 2020) ناقشت الإعتراضات الشديدة من جانب العديد من البنوك على البدء في تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) في ظل فترة الإنكماش الاقتصادي التي يعيشها العالم الآن نتيجة جائحة (COVID-19) وتداعيتها الاقتصادية، وإنتهت الدراسة إلى أن الممارسات المحاسبية وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) بإمكانها أن تشمل أجزاء من القطاع المصرفي نتيجة لفرض الإعتراف المبكر بخسائر القروض، فمع إستمرار تهديد فيروس كورونا سيعمل المعيار على ترسيخ حالة الركود فعلى سبيل المثال تتمثل مشكلة هذه الممارسات في زيادة المخصصات بطريقة متسارعة حيث يوجب المعيار عمل مخصصات مسبقة للقروض التي يحتمل عدم تحصيلها لاسيما في ظروف عدم التأكد المرتفعة وهو أمر قد يجبر البنوك على عمل مخصصات طوال مدة القرض خاصة في ظل عدم وجود توقعات مؤكدة بدرجة معقولة عن فترة إنتهاء جائحة (COVID-19).

وعلى نقيض الدراسة السابقة إنتهت احدى الدراسات (ESMA document, 2020) إلى أن الطبيعة التي يستند اليها معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) لها من المرونة الكافية لتعكس بدقة تداعيات تفشى الفيروس والإجراءات المرتبطة بها.

المجموعة الثانية : الدراسات التي تناولت العلاقة بين معيار التقرير المالي الدولي (IFRS15) الإيرادات من العقود مع العملاء وجودة التقارير المالية:

دراسة (Khamis, 2016) وتناولت الدراسة تطور إصدار معيار التقرير المالي الدولي (IFRS15) منذ مايو 2014 على إعتبار أنه معيار طال إنتظاره لتحقيق التقارب بين المعايير الدولية والأمريكية فيما يتعلق بالإعتراف بالإيراد حيث يعتبر المعيار المستحدث خروجاً عن المبادئ المتعلقة بتوقيت الإعتراف بالإيراد وكيفية قياسة المعامل بها وفقاً للمعايير الأمريكية، وناقشت هذه الدراسة بصورة أساسية تصورات معدى القوائم المالية ومراقبي الحسابات في البيئة المصرية حول تطبيق هذا المعيار من حيث سهولة التطبيق ووضوح عملية القياس خلال قطاعات الأعمال المختلفة، وإنتهت الدراسة إلى إتفاق كلا من معدى القوائم المالية ومراقبي الحسابات على أن البيئة الحالية مازالت غير مستعدة لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي وفقاً لمطالباته الجديدة التي زادت من مستوى التقدير والحكم المهني عند الإعتراف بالإيراد نظراً لعدم وجود معرفة كافية لديهم بهذا المعيار الجديد، وأوضحت الدراسة تباين النتائج بإختلاف قطاعات الاعمال في البيئة المصرية.



دراسة (Oyedokun, 2017) هدفت هذه الدراسة إلى إعادة النظر في أحكام معيار المحاسبة الدولي (IAS 18) والمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS 15) (Murcia, 2016) فيما يتعلق بتحقق الإيرادات، ولتحقيق الهدف ركزت الدراسة على كيفية الاعتراف بالإيرادات وغيرها من أشكال الدخل في القوائم المالية، إستناداً إلى المعيار (IAS18) وذلك للمساعدة في المرحلة الإنتقالية لتطبيق المعيار (IFRS15)، وإعتمدت هذه الدراسة على منهجية تحليل المحتوى، وإنتهت الدراسة إلى أهمية تطبيق المعيار (IFRS15) وأنه يجب على معدى القوائم المالية أن يباشروا التطبيق المبكر للمعيار (IFRS15) بشكل جاد، ويتطلب ذلك التدريب والفهم الجيد للمعيار إستعداداً لتطبيقه إعتباراً من 1 يناير 2018.

دراسة(عوض، 2016) إستهدفت إستكشاف أثر تطوير معايير المحاسبة عن الإيراد الأمريكية، الدولية والمصرية على تحسين المحتوى الإعلاني للتقارير المالية في البيئة المصرية من خلال تناول مفهوم الإيراد ومتطلبات ومبررات تطوير الاعتراف بالإيراد في المعايير الأمريكية والدولية والمصرية، وتحليل العلاقة بين متطلبات الاعتراف بالإيراد وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS15) وتحليل المحتوى الإعلاني للتقارير المالية وتوصلت الدراسة إلى وجود العديد من المبررات لتطوير المعايير المحاسبية الأمريكية والدولية للاعتراف بالإيرادات، وأن تطبيق المعيار (IFRS15) يؤثر إيجابياً على المحتوى الإعلاني للتقارير المالية في البيئة المصرية في ضوء الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

دراسة (عيد، 2018) وتناولت أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS15) "الإيرادات من العقود مع العملاء" على الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى أن متطلبات الإفصاح طبقاً لمعيار التقرير الدولي (IFRS15) تتطلب معلومات مفصلة عن الإيرادات بشكل أشمل من المعايير المحاسبية الحالية للاعتراف بالإيراد، وقد جاءت متطلبات الإفصاح في معيار التقرير المالي الدولي (IFRS15) متناسقة مع الهدف الأساسي لهذا المعيار وهو تقديم معلومات كمية ووصفية مفيدة لمستخدمي البيانات المحاسبية حول طبيعة وكمية وتوقيت الإيرادات والتدفقات النقدية الناتجة عن العقد المبرم مع العميل، وبالتالي استنتجت الدراسة أن متطلبات الإفصاح عن الإيرادات من العقود مع العملاء وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS15) ذات مستوى إفصاح مناسب لمستخدمي المعلومات المالية.

دراسة (Altaji and Alokdeh, 2019) تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير معيار التقرير المالي الدولي (IFRS15) على جودة المعلومات المحاسبية من حيث الملاءمة

والتمثيل الصادق، لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم إستبيان وتوزيعه بشكل عشوائي على عينة الدراسة التي تضم (100) من المراجعين الخارجيين لشركات التدقيق الأربع الكبرى في الأردن باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم إختبار فرضيات الدراسة من خلال إختبار الإنحدار البسيط واختبار T لعينة واحدة، وتشير نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS15) على تحسين جودة المعلومات المحاسبية من منظور المراجعين الخارجيين في شركات المراجعة الأربعة الكبرى في الأردن. علاوة على ذلك، وجدت الدراسة أن هناك تأثير معنوي لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS15) على تحسين خاصية الملاءمة والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية. علاوة على ذلك، تظهر نتائج الدراسة أن الشركات الأردنية تواجه صعوبات جوهرية في تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS15)، وهذه النتائج تتوافق مع ماتوصلت اليه دراسة (هاشم، 2018) رغم إختلاف بيئة التطبيق للدراسة مما يعنى أن الإعتبار الحاكمة لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية المستحدثة في البيئة العربية تتشابه إلى حد بعيد خاصة عند مقارنة نتائج الدراستين السابقين في كل من مصر والأردن.

المجموعة الثالثة: الدراسات التي تناولت العلاقة بين معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 16) والإجراءات وجودة التقارير المالية:

دراسة (Öztürk, 2016) إستهدف قياس أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS16) المتعلق بالإجراءات في قطاع الطيران بالتطبيق على الخطوط الجوية التركية كدراسة حالة، وقد قام الباحث بمقارنة القوائم المالية قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS16)، وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق هذا المعيار المستحدث له أثر معنوي على القوائم المالية للشركة محل الدراسة، حيث تضخمت قيمة الأصول بنسبة 29.3% وكذلك الإلتزامات بنسبة 52.2%، مما إنعكس على المؤشرات المالية الرئيسية، حيث زادت نسبة الإلتزامات/ الأصول بنسبة 16.9% وكذلك إرتفعت نسبة المديونية / حقوق الملكية بنسبة 75.3% ، وصاحب ذلك وإنخفاض كبير في العائد على الأصول.

قامت دراسة (Xu, Davidson and Cheong, 2017) بإختبار كيفية تأثير رسملة عقود الإيجار التشغيلي في ظل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS16) على القوائم المالية والقيمة الملاءمة للمعلومات المالية من خلال إختبار مدى وجود فروق ذات دلالة معنوية



في النسب المالية للمركز المالي والقيمة الملاءمة للمعلومات المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن رسملة الإيجار التشغيلي يؤثر على القيمة الملاءمة للمعلومات المالية بالقوائم المالية بصورة ذات دلالة على الأصول والإلتزامات والديون المحملة بالفوائد، والنسب المالية الرئيسية.

وإستهدفت دراسة (عوض، 2017) تقييم أثر تطوير المعالجة المحاسبية للعقود الإيجارية في إطار معيار التقرير المالي الدولي (IFRS16) على جودة التقارير المالية في البيئة المصرية وتوصلت الدراسة الإستكشافية إلى وجود العديد من المبررات لتطوير معايير المحاسبة المصرية للمعالجة المحاسبية للإيجار التشغيلي وأن تطبيق المعيار (IFRS16) يؤثر إيجابيا على المحتوى الاعلامي للتقارير المالية لشركات التأجير التمويلي المسجلة في البورصة المصرية.

في سياق متصل تناولت دراسة (عبد العال، 2019) جوانب القصور في المعيار المحاسبي المصري رقم (20) كدافع للتوجه نحو تبني المعالجات الواردة في معيار التقرير المالي الدولي (IFRS16) وتمثلت أهم جوانب القصور في المعيار المحاسبي المصري رقم (20) أنه أدى إلى إستخدام عقود الإيجار للحصول على التمويل خارج الميزانية، وأظهرت نتائج الدراسة أهمية التحول إلى تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS16) في البيئة المصرية.

ويتضح للباحث من إستعراض الدراسات السابقة أن الفجوة البحثية تتمثل في الآتي :

- يعد صدور معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) الأدوات المالية نتيجة منطقية للعديد من الإنتقادات التي وجهت للمعيار الدولي (IAS39) والتي كانت تتمثل في صعوبة الفهم والتطبيق والتفسير، وقد تطرقت الدراسات السابقة في العديد من الدول الأجنبية والعربية التي تبنت تطبيق معيار (IFRS 9) إلى البحث في مدى مساهمة في زيادة الموثوقية والتعبير الصادق والملائمة عن المعلومات المحاسبية، خاصة عند الإعتماد على نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة، إلا أنه من الملاحظ وجود ندرة في الكتابات في البيئة المصرية تتناول أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) الأدوات المالية المضاف حديثا وفقا للقرار الوزاري 69 لسنة 2019 والمقابل لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9).

- تناولت الدراسات السابقة أيضاً معيار التقرير المالي الدولي (IFRS15) الإيرادات من العقود مع العملاء من حيث أثر المعيار على جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة بالإضافة إلى أثره على الإيرادات وحقوق الملكية، إلا أنه في البيئة المصرية توجد ندرة في الدراسات التي تتناول أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري المضاف رقم (48) المقابل لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS15) الإيرادات من العقود مع العملاء في البيئة المصرية.

- تناولت الدراسات السابقة أيضاً معيار التقرير المالى الدولى (IFRS16) الإيجارات من حيث أثر صدور هذا المعيار على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى بيئات مختلفة عن البيئة المصرية، إلا أنه فى البيئة المصرية توجد ندرة فى الدراسات التى تتناول أثر تطبيق معيار المحاسبة المصرى المضاف رقم (49) عقود التأجير، وأهم الفروق بين المعيار المضاف وبين المعيار المصرى السابق رقم (20) و القواعد المتعلقة بعمليات التأجير التموئلى بالقانون 95 لسنة 1995 بشأن التأجير التموئلى الذى تم إلغاؤه وإحلاله بالقانون 176 لسنة 2018.

- فضلاً عما سبق لاحظ الباحث عدم وجود دراسات فى البيئة المصرية تناقش كيفية تطبيق متطلبات المعايير المصرية المضافة ارقام (47) (48) (49) فى ظل الظروف الحالية والمتمثلة فى تفشى فيروس كورونا والذى يمثل تحدى مستجد على إدارات الشركات قد يؤدى إلى مزيد من الإجتهد لإبتكار حلول عملية فى ظل هذه الحائحة غير المسبوقة فى البيئة المصرية.

8-2 أثر متطلبات تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة وفقاً للقرار الوزاري رقم 69 لسنة 2019 على جودة المعلومات المحاسبية فى ظل جائحة (COVID- 19).

يعد الهدف الرئيسى للتقارير المالية هو الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأحداث المالية والإقتصادية بدرجة عالية من الجودة للإستعانة بها من قبل المستخدمين لإتخاذ القرارات حيث أن تقديم معلومات بدرجة عالية من الجودة أمر فى غاية الأهمية لمستخدمى المعلومات المحاسبية سواء كانوا حملة الأسهم (مستثمرين حاليين أو مرتقبين) وغيرهم من أصحاب المصالح وذلك لأن هذا يحسن من قرارات الإستثمار والإئتمان وكذلك قرارات تخصيص الموارد، مما يزيد من كفاءة السوق بشكل عام.

فالمحاسبة كأداة إتصال للأعمال من المرجح أن تطبق بشكل مختلف فى جميع أنحاء العالم، وقد يكون هذا بسبب الإختلافات فى البيئة، مثل التاريخ والسياسة والإقتصاد والجوانب الأخرى، وينشأ الطلب على تحسين جودة المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة من الإحتياجات المختلفة لمجموعة واسعة من المستخدمين حول العالم، وقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب على التوحيد المحاسبى (Barbu *et al.*, 2014; Haapamäki, 2018; Macve, 2015) ولتحقيق هذا الهدف قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار معايير تحقق الموائمة بين الأسواق المالية فى الدول المختلفة وإستعانت بتلك المعايير أكثر من مائة دولة حول العالم وإعتمدت عليها كمعايير وطنية (Procházka, 2017).، وفى مصر تم إدخال تعديلات على معايير المحاسبة



المصرية مؤخرًا لمحاكاة المعايير الدولية للتقارير المالية، كى تصبح بمثابة حزمة من المعايير المحاسبية المتوافقة مع المعايير الدولية، تساهم في إنتاج معلومات ذات جودة عالية قابلة للفهم والمقارنة ويمكن الإعتماد عليها.

ويرى الباحث أن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية بمثابة محاولة لتضييق فجوة الاختلاف بين الدول وبعضها البعض بهدف تعزيز التعاون بين أسواق رأس المال، ويرى البعض (Kao and Wei, 2014) أن التوجه نحو تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية قد يحقق العديد من المزايا لأصحاب المصالح المشتركة من خلال توفير قدر أكبر من المصداقية والشفافية للمستثمرين، من خلال التوجه نحو أوضاع السوق المتغيرة من خلال محاسبة القيمة العادلة، وزيادة القدرة على إكتشاف بعض الأساليب مثل إدارة الأرباح من خلال الإلتزام بحدود معينة فى الإفصاح سواء من ناحية الكم أو الكيف الأمر الذى ينعكس على القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية وعلى جودة التقارير المالية.

وفى هذا الصدد صدر قرار وزير الإستثمار رقم 110 لسنة 2015 بشأن إصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة والتي حلت محل معايير المحاسبة المصرية الصادرة بالقرار الوزارى 243 لسنة 2006، وتعتبر معايير المحاسبة المصرية المعدلة ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS) الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومؤخرًا أصدر وزير الإستثمار القرار رقم 69 لسنة 2019 الذى يقضى بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بالقرار رقم 110 لسنة 2015.

حيث جاءت هذه التعديلات لتتواءم مع المعايير الدولية، وأكد وزير الإستثمار أن تلك التعديلات تهدف إلى وضع المبادئ التى يجب على الشركات الإلتزام بتهيئتها لتقديم المعلومات الملائمة لمستخدمى القوائم المالية، وسلامة عرض القوائم المالية ودقتها من خلال توحيد السياسات والمعالجات المحاسبية للشركات لتوفير مزيد من الإفصاح والشفافية لمستخدمى القوائم المالية، مما يمكنهم من إتخاذ القرارات الإقتصادية والمالية المرتبطة بها على أساس مالى سليم، فضلاً عن زيادة القدرة التنافسية للسوق المصرى لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن أبرز التعديلات على معايير المحاسبة المصرية المعدلة والتي سوف تكون محل إهتمام الباحث معايير المحاسبة المضافة كما وردت فى الإصدار الأخير لمعايير المحاسبة المصرية 2019 وفقاً للمادة الرابعة من القرار 69 لسنة 2019 والتي تتمثل فى الآتى:

- معيار المحاسبة المصري المضاف رقم (47) والخاص بالأدوات المالية والمقابل لمعيار التقارير المالية الدولية (IFRS9) والذي يهدف إلى رفع مستويات الأمان ولمواجهة المخاطر المختلفة.
 - معيار المحاسبة المصري المضاف رقم (48) والخاص بالإيراد من العقود مع العملاء، والمقابل لمعيار التقارير المالية الدولية (IFRS 15) ليحل محل معيارى المحاسبة المصريين رقم (11) والمرتبطة بالإيراد ورقم (8) عقود الإنشاء.
 - معيار المحاسبة المصري المضاف رقم (49) والخاص بعقود التأجير تنفيذاً لقانون التأجير التمويلي والتخصيم رقم 176 لسنة 2018 ليحل محل معيار المحاسبة المصري رقم (20) التأجير التمويلي، ويهدف إلى تبني منهجية نموذجية موحدة على المستأجرين.
- وسوف يعرض الباحث تلك المعايير المصرية المضافة وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية اعتماداً على الإطار المفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية وفقاً لأخر إصدار لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة والمضافة لسنة 2019 والتي سوف يتم تطبيقه اعتباراً من 1 يناير 2020.

أولاً: أثر متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري المضاف رقم (47) الأدوات المالية على جودة المعلومات المحاسبية في ظل جائحة (COVID-19) :

يستهدف معيار المحاسبة المصري المضاف رقم (47) المقابل لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) "الأدوات المالية" تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية من خلال تقديم إرشادات مهنية ترتبط بتصنيف وقياس الأصول والإلتزامات المالية لتلافى الإنتقادات التي وجهت إلى معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) فقد إعتد المعيار المحاسبى المصري (47) المضاف على عدة مبادئ من شأنها تسهيل مهمة إعداد التقارير المالية فيما يتعلق بالأصول والإلتزامات المالية لعرض معلومات أكثر ملاءمة لمستخدمى القوائم المالية خاصة فيما يتعلق بتقديرهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، والتي تتسم بعدم تأكدها.

ويعتقد الباحث أن هذا المعيار يمكن أن يساهم في تحسين محتوى القوائم المالية وبالتالي جودة المعلومات المحاسبية و يتضح ذلك من خلال النقاط التالية:

- المكاسب والخسائر:

إلغاء الإعتراف بالأصل المالى: هناك بعض المنشآت لا تقوم بإلغاء الإعتراف بالأصول المالية على الرغم من إنقضاء الحقوق التعاقدية فى التدفقات النقدية عن تلك الأصول أو تحويلها



مما يؤثر على جودة التقارير المالية، حيث أشارت الفقرة (3.2.3) من المعيار المصرى المضاف رقم (47) إلى أنه يجب على المنشأة أن تلغى الإعراف بأصل مالى عندما (وعندما فقط) تنقضى الحقوق التعاقدية فى التدفقات النقدية من الأصل المالى أو تقوم المنشأة بتحويل الأصل المالى كما هو موضح فى الفقرتين (4.2.3) و (5.3.2) ويكون التحويل مؤهل للإستبعاد من الدفاتر وفقاً للفقرة (6.3.2) إلا أنه يجب على المنشأة تقييم المدى الذى تحتفظ به بمخاطر وعوائد ملكية الأصل المالى عند التحويل، وأن يثبت بشكل منفصل أى حقوق أو إلتزامات نشأت أو إحتفظت بها عند التحويل على أنها أصول أو إلتزامات.

بالإضافة إلى أنه عند إلغاء إثبات أصل مالى فى مجمله فإن الفرق بين المبلغ الدفترى فى تاريخ إلغاء الإثبات وبين العرض المستلم يجب إثباته ضمن الربح أو الخسارة. ويرى الباحث أن هذا المعيار يمكن أن يحسن من جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي جودة الأرباح من خلال تعديل التدفقات النقدية التعاقدية.

إلغاء الإعراف بالإلتزامات المالية: وهناك أيضاً بعض المنشآت التى لا تقوم بإلغاء الإعراف بالإلتزامات المالية على الرغم من إطفائها، حيث أن عدم إلغاء الإعراف يمكن أن يؤثر على جودة المعلومات وبالتالي التقارير المالية، حيث أن عدم إلغاء الإعراف يمكن أن يؤثر على جودة الربح وبالتالي التقارير المالية".

- **تقويم المخاطر الائتمانية:** يرى الباحث أن تقويم المخاطر الائتمانية كما ورد فى المعيار المشار إليه يمكن أن يحسن من جودة المعلومات، وبالتالي تأثيره على جودة التقارير المالية، حيث أشار المعيار أنه فى كل تاريخ تقرير، يجب على المنشأة أن تقوم بتقويم المخاطر الائتمانية على أداة مالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات الأولى، وعند القيام بالتقويم، يجب على المنشأة أن تستخدم التغير فى مخاطر التعثر فى السداد الواقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية بدلاً من التغير فى مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة، وإجراء ذلك التقويم يجب على المنشأة أن تقارن مخاطر التعثر فى السداد الواقعة على الأداة المالية كما هى فى تاريخ التقرير مع مخاطر التعثر فى السداد الواقعة على الأداة المالية كما هى فى تاريخ الإثبات الأولى، وأن تأخذ فى الحسبان المعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لها.

- **محاسبة التغطية وأثرها على الأرباح:** تعد المحاسبة من علاقات التغطية من العوامل الهامة التى تؤثر على جودة المعلومات عند قياس الربح من خلال إظهار القوائم المالية لأثر المخاطر المرتبطة باستخدام الأدوات المالية، وقد أشار المعيار المضاف رقم

(47) فى الفقرة (6. 5. 2) إلى أن هناك ثلاث أنواع من علاقات التغطية وهم على النحو التالى:

- تغطية القيمة العادلة: وهو التغطية من خطر التعرض للتغيرات فى القيمة العادلة لأصل أو إلتزام معترف به أو لإرتباط مؤكد غير معترف به، أو لمكون من أى من قبل تلك البنود التى يمكن أن تعزو إلى مخاطر معينة ويمكن أن تؤثر على الأرباح أو الخسائر.

- تغطية التدفق النقدى: وهو التغطية من خطر التعرض للتقلب فى التدفقات النقدية الذى يمكن عزوه إلى مخاطر معينة مرتبطة بكامل أصل أو إلتزام معترف به أو بمكون له (مثل جميع أو بعض دفعات الفائدة المستقبلية على دين متغير المعدل) أو معاملة متوقعة مرجحة الحدوث إلى حد كبير ويمكن أن يؤثر على الربح أو الخسارة.

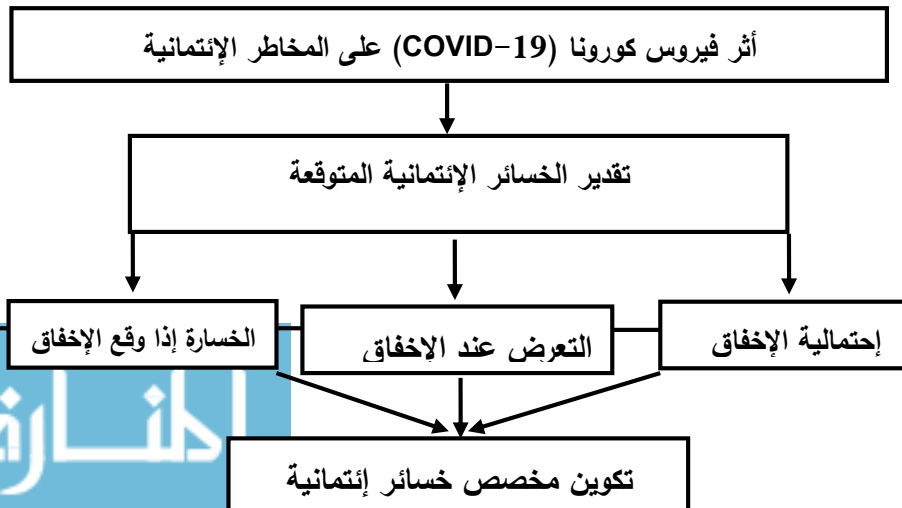
- تغطية صافى إستثمار أجنبى: كما هى معرفة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (13) المعدل لسنة 2015 "أثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية"، أشار المعيار فى الفقرة (30) إلى أنه يجب أن يتم الاعتراف بالجزء من المكسب أو الخسارة من أداة التغطية الذى يتم تحديده على أنه تغطية فعالة ضمن الدخل الشامل الأخر، ويجب أن يتم الإعتراف بالجزء غير الفعال ضمن الأرباح أو الخسائر.

ويرى الباحث تعقياً على ذلك أن المحاسبة عن خطة التعرض للتغير فى القيمة العادلة ربما يحد من زيادة تقلبات العوائد السوقية للسهم مما يحسن من جودة المحتوى الإخبارى للتقرير المالى، وبالتالي يحسن جودة الأرباح، حيث توجد علاقة طردية بين القيمة العادلة والعوائد السوقية للسهم، وعلى الجانب الآخر يرى الباحث أن تغطية خطر التقلبات فى التدفقات النقدية يحسن من جودة الأرباح من خلال تحسين الوضع المالى للشركة وكفاءتها فى إدارة النقدية.

وفيما يتعلق بأثر جائحة (COVID-19) على تطبيق معيار المحاسبة المصرى المضاف (47) (2019) "الأدوات المالية": وجد الباحث أن معيار المحاسبة المصرى المضاف (47) يساهم بشكل كبير فى قياس الخسائر الإئتمانية السابقة والحالية والمستقبلية، الأمر الذى يؤدى به إلى تأثيرات هامة فى ظل إنتشار فيروس كورونا، من خلال الإعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة، والتى عرفها المعيار بأنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية التى تكون واجبة السداد للمنشأة بموجب العقد وبين التدفقات النقدية التى يتوقع للمنشأة الحصول عليها والتى أشار المعيار إليها فى الفقرة (5. 5. 1) الإعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى 12



شهر وعلى مدى العمر: بأنه "يجب على المنشأة أن تثبت مخصص خسارة مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصل المالي"، حيث فرق المعيار بين الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، حيث عرف المعيار الخسائر الائتمانية المتوقعة على 12 شهر "بتلك الجزء من الخسارة الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث الإخفاق في السداد لأداة مالية والمرجحة الحدوث خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير"، بينما عرف المعيار أيضاً الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر "بأنها الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع حالات الإخفاق الممكنة في السداد على مدار العمر المتوقع للأداة المالية". وبناء على ما سبق يرى الباحث أنه في ظل أزمة كورونا وفي ضوء المعيار (47) "الأدوات المالية" أنه قد زادت المخاطر الائتمانية بشكل ملحوظ وعليه يجب قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة بدلاً من قياسها على مدار 12 شهر فقط، وقد تشمل الخسائر الائتمانية للأدوات المالية التي يمكن أن تتأثر بأحداث (COVID-19) تلك البنود المتعلقة بالقروض أو المدينون التجاريون أو الأرصدة المدينة الأخرى ذات الطبيعة المالية، بالإضافة إلى الضمانات المالية التي تقدمها المنشآت لبعضها البعض، إرتباطات القروض، كذلك يمكن أن تشمل الخسائر الائتمانية أصول العقود التابعة لمعيار المحاسبة المصري 48 لسنة 2019 والخاص بالعقود مع العملاء، مدينى عقود الإيجار، ويعبر الشكل رقم (1) عن تأثير فيروس كورونا على تقييم المخاطر الائتمانية.



شكل رقم (1)

من إعداد الباحث بالإستعانة بمعيار المحاسبة المصرى (47) لسنة 2019

- وبناء على ما سبق وفي ضوء الشكل رقم (1) يمكن للباحث عرض أثر تداعيات فيروس كورونا على تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة:
- إحتتمالية الإخفاق: وهو الخطر الإئتمانى إذا كانت أعمال المدين قد تأثرت بفيروس كورونا، والتي تزداد بزيادة تأثر المدين بصورة سلبية من جراء تداعيات جائحة (COVID-19).
 - التعرض عند الإخفاق: أى المبلغ المعرض للخطر إذا تخلف المدين عن السداد أو مدى تأجيله للسداد المبكر إذا كان المدين يقوم بسداد إلتزامات مبكراً في الأوقات العادية.
 - الخسارة إذا وقع الإخفاق فى السداد، إذا نتج عن آثار فيروس كورونا خسارة بالفعل، والتي يمكن أن تتأثر من خلال إنخفاض القيمة العادلة للأصول خاصة فى حالة الرهونات الخاصة بالأصول، وإذا توقعت المنشأة أن المدين يمكنه سداد الأقساط فى وقت متأخر عن السداد العادى فيمكن أن تكون هناك خسارة إئتمانية فى حالة عدم تعويض الدائن عن قيمة الوقت الضائع مالياً.
 - تكوين مخصص خسائر إئتمانية: أشار المعيار فى الفقرة (7 . 2 . 20) فى تاريخ التطبيق الأولى إذا تطلب تحديد ما إذا كان هناك زيادة كبيرة فى المخاطر الإئتمانية منذ الإعراف الأولى تكلفة أو جهد لا مبرر لها، فإنه يجب على المنشأة أن تثبت مخصص خسارة بمبلغ مساو للخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر فى كل تاريخ تقرير إلى أن يتم إلغاء الإعراف بتلك الأداة المالية (ما لم يكن تلك الأداة المالية مخفضة المخاطر الإئتمانية فى تاريخ التقرير، وفى هذه الحالة تنطبق الفقرة (7 . 2 . 19) (أ).



- قياس خسائر الإضمحلال: وفي ظل الظروف الراهنة التي تمر بها المنشآت نتيجة تعرضها لجائحة (COVID-19) يرى الباحث أنه لا بد من قياس خسارة الإضمحلال للأداة المالية والتي تقاس بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية للأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإقرار الأولي، كما أشارت الفقرة (5.5.1)، حيث يعد الهدف من متطلبات الإضمحلال هو الإقرار بالخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر على الأدوات المالية التي يوجد بها زيادات كبيرة في المخاطر الائتمانية.

- تقييم المخاطر الائتمانية: يتم التقييم من خلال التغير في مخاطر الإخفاق في السداد وليس مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً للتأثر بجائحة (COVID-19).

ثانياً: أثر متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري المضاف رقم (48) الإيراد من العقود مع العملاء على جودة المعلومات المحاسبية في ظل جائحة (COVID-19) :
تم إضافة المعيار المحاسبى المصري رقم (48) والخاص بالإيراد من العقود مع العملاء والمقابل لمعيار التقارير المالية الدولية (IFRS 15) ليحل محل معيار المحاسبة المصري رقم (11) الخاص بالإيراد ومعيار المحاسبة المصري رقم (8) الخاص بعقود الإنشاء.

ويستهدف هذا المعيار المضاف تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال إلزام المنشآت بوضع المبادئ التي يجب تطبيقها لتقديم معلومات عن طبيعة، ومبلغ، وتوقيت، وظروف عدم التأكد المحيطة بالإيراد والتدفقات النقدية الناشئة عن عقد مع عميل، وقد تطرق المعيار إلى العديد من القضايا بهدف تحسين جودة المعلومات المحاسبية، والتالى يمكن تناولها على النحو التالى:

- قياس مدى التقدم نحو الوفاء الكامل بالتزامات الأداة: أشارت الفقرة (22) من المعيار أنه يجب على المنشأة عند نشأة العقد تقييم السلع أو الخدمات المتعهد بها فى العقد مع العميل ويجب عليها تحديد كل تعهد بتحويل أى مما يلى إلى العميل على أنه إلزام أداء:

أ - سلعة أو خدمة (أو حزمة سلع أو خدمات) مميزة بذاتها أو.

ب- سلسلة من سلع أو خدمات مميزة بذاتها ومتماثلة بشكل كبير يتم تحويلها بذات النمط إلى العميل.

كما أشارت الفقرة (40) من المعيار بأنه يجب على المنشأة أن تطبق طريقة واحدة لقياس مدى التقدم لكل إلزام أداء يتم الوفاء به على مدار زمنى ويجب على المنشأة أن تطبق تلك الطريقة بثبات على التزامات الأداء المشابهة وفي الظروف المشابهة، وفي نهاية كل فترة يتم

إعداد تقرير عنها يجب على المنشأة إعادة قياس مدى تقدمها نحو الوفاء الكامل بالالتزام أداء يتم الوفاء به على مدار زمني.

- القياسات المعقولة للتقدم: أشارت الفقرة (44) من المعيار أنه "يجب على المنشأة أن تعترف بإيرادات مقابل إلتزام أداء يتم الوفاء به على مدار زمني فقط إذا كان بإمكان المنشأة قياس مدى تقدمها نحو الوفاء الكامل بالالتزام الأداء بشكل معقول، ولن تكون المنشأة قادرة - بشكل معقول - على قياس مدى تقدمها نحو الوفاء الكامل بالالتزام الأداء، إذا كانت تنقصها معلومات جوهرية لتطبيق طريقة مناسبة لقياس مدى التقدم.

- عدم القدرة على قياس نتيجة الإلتزام: أضاف المعيار في الفقرة (45) أنه "في بعض الظروف (على سبيل المثال في المراحل الأولى من العقد) قد تكون المنشأة غير قادرة بشكل معقول - على قياس مدى وفائها بالالتزام الأداء، ولكن تتوقع المنشأة إسترداد التكاليف التي تتكبدها في الوفاء بالالتزام الأداء، في تلك الظروف يجب على المنشأة أن تعترف بالإيراد في حدود التكاليف التي تتكبدها فقط، إلى أن يأتي وقت تستطيع فيه - بشكل معقول - قياس مدى وفائها بالالتزام الأداء.

ويرى الباحث تعقيباً على ما سبق أن المعيار إستهدف الحد من تلاعب الشركات بإثبات إيرادات الفترة بأكملها لزيادة الأرباح على حساب الفترات الأخرى دون النظر إلى التكاليف في هذا الوقت، حيث أوجب المعيار الإلتزام بإثبات الإيراد في حدود التكاليف التي تم تكبدها فقط في الوفاء بالإلتزام الأداء خوفاً من عدم القدرة مستقبلاً على الوفاء بالإلتزام كلياً.

- إلتزامات برد مبلغ: أوضحت الفقرة رقم (55) من المعيار أنه "يجب على المنشأة أن تعترف بالالتزام برد مبلغ إذا إستلمت المنشأة مقابلاً من عميل وتتوقع رد بعض أو كامل ذلك المقابل للعميل، ويتم قياس الإلتزام برد المبلغ المقابل المستلم (أو المستحق السداد) الذي لا تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه (أي المبالغ التي لم يتم تضمينها في سعر المعاملة)، ويجب تحديث إلتزام رد المبلغ والتغير المقابل في سعر المعاملة، وبناء عليه في نهاية كل فترة يتم إعداد تقرير عن التغير في إلتزام كل عقد نتيجة التغيرات في الظروف.

ويستنتج الباحث مما سبق أن الشركات يمكن أن تؤجل إثبات الإلتزام برد تلك المبالغ، ولا تقوم بالتحديث الفعلي من أجل زيادة الأرباح في بعض الفترات من أجل المصلحة الشخصية ولذلك جاءت هذه الفقرة بمنع ذلك التأجيل.



- وجود مكون تمويلي هام فى العقد: أشارت الفقرة (60) من المعيار إلى أنه يجب على المنشأة عند تحديد سعر المعاملة تعديل مبلغ المقابل المتعهد به مقابل آثار القيمة الزمنية للنقود إذا كان توقيت الدفعة الذى تم الإتفاق عليه بين أطراف العقد (أما صراحة أو ضمناً) يقدم العميل أو المنشأة منفعة هامة لتمويل تحويل السلع أو الخدمات إلى العميل، وفى تلك الظروف فإن العقد يتضمن مكون تمويلي هام، وقد يوجد مكون تمويلي هام بغض النظر عما إذا كان التمويل المتعهد به منصوص عليه صراحة فى العقد أو ضمناً من خلال شروط السداد المتفق عليها بين أطراف العقد.

وأشارت الفقرة (65) من المعيار أيضاً إلى أنه يجب على المنشأة عرض آثار التمويل "دخل الفائدة الدائنة والفائدة المدينة) فى قائمة الدخل بشكل منفصل عن الإيرادات من العقود مع العملاء، وعند المحاسبة عن عقد مع عميل يتم الإعتراف بالفائدة الدائنة أو الفائدة المدينة فقط بالقدر الذى نشأ عنه أصل العقد (أو المبلغ المستحق التحصيل) أو إلزام عن العقد.

ويرى الباحث تعقيباً على هذه الفقرة أن الشركة يمكن أن تثبت دخل الفائدة مرة واحدة طوال مدة العقد لزيادة الأرباح، وعلى النقيض إثبات مصروف الفائدة مرة واحدة بتخفيض الأرباح تمهيداً للتلاعب بها، الأمر الذى جعل المعيار يشير إلى ذلك "بالقدر الذى يتم به إثبات أصل العقد"

- التغيير فى سعر المعاملة: نصت الفقرة (87) من المعيار على أنه "يمكن أن يتغير سعر المعاملة بعد نشأة العقد لأسباب عديدة بما فى ذلك إيضاح الأحداث غير المؤكدة أو فى التغييرات الأخرى فى الظروف التى تؤدى إلى تغيير المبلغ المقابل الذى تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه فى مقابل السلع أو الخدمات المتعهد بها".

ويرى الباحث أن تلك الفقرة من المعيار تؤدى إلى تحسين جودة الأرباح من خلال إلزام المنشأة بتوزيع أى تغييرات لاحقة فى سعر المعاملة على إلتزامات الأداء فى العقد بنفس الأساس الذى تم بناءً عليه التوزيع عند نشأة العقد.

- الإستهلاك والإضمحلال: نصت الفقرة (101) من المعيار "أنه يجب على المنشأة أن تعترف بخسارة إضمحلال ضمن الأرباح والخسائر بالقدر التى تكون فيه القيمة الدفترية لأصل تم الإعتراف به (وفقاً للفقرة 91 أو 95) يتجاوز (أ) المبلغ المتبقى من المقابل الذى تتوقع المنشأة إستلامه مقابل السلع أو الخدمات التى يتعلق بها الأصل و مطروحاً منه: (ب) التكاليف المتعلقة بشكل مباشرة بتقديم السلع أو الخدمات والتى لم يتم الإعتراف بها على أنها مصروفات.

- الإفصاح: إستهدف المعيار تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال توفير متطلبات الإفصاح عن المعلومات التى تمكن مستخدمى القوائم المالية من فهم طبيعة ومبلغ وتوقيت،

وظروف عدم التأكد المتعلقة بالإيراد والتدفقات النقدية الناشئة عن العقود مع العملاء، ولتحقيق ذلك الهدف فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات النوعية والكمية وفقاً للفقرة (110) من المعيار على النحو التالي:

أ) عقودها مع العملاء.

ب) الأحكام الشخصية الهامة والتغيرات في تلك الأحكام المستخدمة في تطبيق هذا المعيار على تلك العقود.

ج) أي أصول تم الاعتراف بها من تكاليف الحصول على عقد مع عميل أو الوفاء بعقد مع عميل آخر.

ونصت الفقرة (111) من المعيار على أنه يجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار مستوى التفصيل اللازم للوفاء بهدف الإفصاح، وما هو مقدار التركيز على كل مطلب من المتطلبات المختلفة، ويجب على المنشأة أن تجمع أو تفصل الإفصاحات بحيث لا يتم حجب المعلومات المفيدة من خلال أو تضمين كمية تفاصيل كبيرة غير هامة أو تجميع بنوداً لها جوهرياً بخصائص مختلفة. كما نصت المادة (112) من المعيار بأنه لا يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات وفقاً لهذا المعيار إذا ما كانت تلك المعلومات تم الإفصاح عنها وفقاً لمعيار آخر.

ولتحقيق متطلبات الإفصاح ألزم المعيار الشركات بالإفصاح عن المعلومات الآتية:

العقود مع العملاء: أوجب المعيار وفقاً للفقرة (113) ضرورة إفصاح الشركة عن جميع المبالغ التالية خلال فترة التقرير ما لم تكن تلك المبالغ قد تم عرضها بشكل منفصل في قائمة الدخل الشامل وفقاً لمعايير أخرى، وهذه المبالغ تتمثل في الآتي:

أ) الإيراد المعترف به من العقود مع العملاء والذي يجب على المنشأة أن تفصح عنه بشكل منفصل عن مصادر إيراداتها الأخرى.

ب) أي خسائر إضمحلال معترف بها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري عن عقود المنشأة مع العملاء، والتي يجب على المنشأة أن تفصح عنها بشكل منفصل عن خسائر الإضمحلال من العقود الأخرى.

ويرى الباحث أن الإفصاح عن خسائر الإضمحلال يوفر مؤشر هام للحكم على سلامة القوائم المالية وجودة الأرباح والمعلومات المحاسبية بما يساهم في ترشيد فكر متخذي القرارات.



تصنيف الإيراد: أشار المعيار في الفقرتين (114، 115) أنه "يجب على المنشأة أن تصنف الإيراد المعترف به من العقود مع العملاء إلى فئات تصف كيف تتأثر طبيعة ومبلغ وتوقيت، وظروف عدم التأكد المتعلقة بالإيراد والتدفقات النقدية بالعوامل الاقتصادية".

أرصدة العقد: أوضح المعيار في الفقرة (117) أنه يجب على المنشأة أن توضح العلاقة بين ثلاثة عناصر وهي:

أولاً: توقيت الوفاء بالتزاماتها بالآداء، وثانياً: التوقيت المعتاد للسداد، ثالثاً: الأثر الذي تتركه تلك العوامل على كل من أرصدة كل من الأصل الناشئ عن العقد والالتزام المرتبط بالعقد ويمكن استخدام معلومات نوعية في التوضيح المقدم، بالإضافة إلى تقديم توضيحاً للتغيرات المهمة في أرصدة أصل العقد خلال فترة التقرير وأن يتضمن التوضيح المعلومات النوعية والمعلومات الكمية كما ورد في الفقرة (118) من المعيار.

الأحكام الهامة في تطبيق المعيار: أشار المعيار (48) في الفقرات (123)، (124)، (125) على أنه يجب على المنشأة أن تفصح عن الأحكام الشخصية، والتغيرات في تلك الأحكام التي يتم القيام بها عند تطبيق هذا المعيار والتي تؤثر بشكل هام على تحديد مبلغ وتوقيت الإيرادات من العقود مع العملاء وخاصة التي تستخدم في تحديد: (أ) توقيت الوفاء بالتزامات الأداء (ب) سعر المعاملة والمبالغ المخصصة للالتزامات الأداء.

مما سبق يتضح للباحث أن هذا المعيار يمكن أن يضيف إلى جودة المعلومات المحاسبية الكثير كونه يؤدي إلى إثبات الإيراد ليصف تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها إلى العملاء بمبلغ يعكس العوض الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه في مقابل تلك السلع أو الخدمات، وتقديم معلومات مفيدة لترشيد مستخدمي القوائم المالية يمكنهم من معرفة طبيعة ومبلغ وتوقيت ومدى عدم التأكد بالنسبة للإيراد والتدفقات النقدية الناشئة عن العقد مع العميل.

بالإضافة إلى ماسبق فإن هناك العديد من الآثار المتوقعة و التي قد تنجم عن جائحة (COVID-19) والتي يعتقد الباحث بوجود تأثير لها على تطبيق المعيار المحاسبى المصرى المضاف رقم (48) الإيراد من العقود مع العملاء ، ويمكن تناول تلك الآثار على النحو التالى:
- تعديلات العقد: من الآثار التي تنجم عن جائحة (COVID-19) تغييرات في نطاق أو سعر العقد الذى سبق إتمامه من قبل أطراف العقد، وذلك نظراً لعدم الوفاء بشروطه في ظل التغيرات المحيطة بالمنشآت،

وقد أشار معيار المحاسبة المصرى الإيراد من العقود مع العملاء إلى أن تعديل العقد يعد بمثابة أمر تغيير أو تعديل أو تبديل ينشأ عندما يتفق أطرافه على تعديل يستحدث أو يعد حقوقاً والتزامات

قائمة واجبة التنفيذ لأطراف العقد كتابة أو باتفاق شفهيًا يفهم ضمناً من ممارسات الأعمال المعتادة طبقاً لنص الفقرة (18) من المعيار (48).

- قياس مدى التقدم نحو الوفاء الكامل بالتزامات العقد: في ظل إنتشار فيروس كورونا يجب على المنشآت أن تعترف بالإيراد على مدار زمني بقياس مدى التقدم نحو الوفاء الكامل بالتزامات الأداء، وذلك لكل إلتزام أداء يتم الوفاء به على مدار زمني تمثيلاً مع نص الفقرة رقم (39) من المعيار مع عمل تحديثات لقياس مدى التقدم مع تغير الظروف خلال المدار الزمني ليعكس أي تغيرات في نتيجة إلتزام الأداء.

- القياسات المعقولة لمدى التقدم: أن القياسات المعقولة لمدى التقدم تتطلب من المنشأة أن يتوافر لديها معلومات لقياس مدى تقدمها نحو الوفاء المتكامل بالتزام الأداء بشكل معقول، وفي ظل ظروف عدم التأكد المحيطة بانتشار فيروس كورونا فقد يصعب الحصول على المعلومات لقياس مدى التقدم نحو الوفاء بالتزامات العقد وعليه فقد أشار المعيار في الفقرة (45) إلى أنه "يجب على المنشأة أن تعترف بالإيراد في ضوء التكاليف التي تم تكبدها فقط إلى أن يأتي وقت تستطيع فيه - بشكل معقول - قياس مدى وفائها بالتزام الأداء.

- إلتزام برد مبلغ: هناك من الظروف التي لا تمكن المنشأة من الوفاء بالإلتزام، الأمر الذي يجعلها تقوم برد مبلغ، وذلك إذا إستلمت المنشأة مبلغ مقابل إلتزام، ويجب في ظل هذه الظروف تحديث إلتزام رد المبلغ، ومعدل التغير المقابل في سعر المعاملة ومعدل التغير في الإلتزام المتعلق بالعقد وذلك في نهاية كل فترة يتم إعداد تقارير عنها نتيجة التغيرات في الظروف كما أشار المعيار في الفقرة (55).

- القيود على تقديرات المقابل المتغير: من العوامل التي يمكن أن تزيد مقدار الرد من الإيراد المتراكم المعترف به أن يكون مبلغ المقابل معرضاً بدرجة عالية لعوامل خارج تأثير المنشأة (مثل أحداث COVID-19)، وقد تشمل تلك العوامل التقلب في السوق، وآراء أو تصرفات أطراف ثالثة، وأحوال الطقس، والمخاطر المرتفعة لتقادم السلعة أو الخدمة المتعهد بها كما أشارت الفقرة (55) من المعيار.

- الهدف من توزيع سعر المعاملة: أشار المعيار في الفقرة (73) أن الهدف من توزيع سعر المعاملة هو أن تقوم المنشأة بتوزيع سعر المعاملة على كل إلتزام أداء (أو سلعة أو خدمة مميزة



بذاتها) بمبلغ يعكس مبلغ المقابل الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه مقابل تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها إلى العميل، ويمكن أن تتغير سعر المعاملة نتيجة أحداث غير مؤكدة (مثل أحداث COVID-19).

- تصنيف الإيراد: أشار المعيار في الفقرة (114) إلى أنه "يجب على المنشأة أن تصنف الإيراد المعترف به من العقود مع العملاء إلى فئات تصف كيف تتأثر طبيعة، مبلغ، وتوقيت، وظروف عدم التأكد المتعلقة بالإيراد والتدفقات النقدية بالعوامل الاقتصادية، ويرى الباحث أنه بالإضافة إلى تصنيف الإيراد يجب الإفصاح عن معلومات كافية لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم العلاقة بين الإفصاح عن الإيراد حسب فئات كل تصنيف في ظل جائحة (COVID-19).

- الإفصاح عن التغييرات الهامة: أوجب المعيار ضرورة تقديم توضيح للتغييرات الهامة في أرصدة الأصل الناشئة عن العقود والالتزام المرتبط بالعقد خلال الفترة التي يتم إعداد التقرير عنها وفقاً للفقرة (118) من المعيار مثل:

أ - التغييرات بسبب تجميع الأعمال.

ب- التعديلات الناشئة عن التغيير في قياس مدى التقدم أو التغيير في تقدير سعر المعاملة أو تعديل العقد.

ج- الإضمحلال في قيمة أصل نشأ عن العقد.

د- تغيير في الإطار الزمني للوفاء بالتزامات الأداء (أي الاعتراف بإيراد ناشئ عن التزام مرتبط بعقد).

ويرى الباحث أنه يجب في ظل ظروف إنتشار فيروس كورونا الإلتزام بتلك البنود الموضحة عالية تماشياً مع المعايير المحاسبية.

ثالثاً: أثر متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصرية المضاف رقم (49) عقود التأجير على جودة المعلومات المحاسبية في ظل جائحة (COVID-19) :

جاء تطبيق معيار المحاسبة المصرية المضاف رقم (49) لسنة 2019 الخاص بعقود التأجير ليتواءم مع صدور قانون التأجير التمويلي والتخصيم رقم 176 لسنة 2018، ويحل بذلك محل معيار المحاسبة المصرية رقم (20) التأجير التمويلي، ويرى الباحث أن تطبيق هذا المعيار المضاف هو بمثابة محاولة لتحسين جودة المعلومات، ويمكن تناول ذلك من خلال أهم النقاط التي تطرق إليها هذا المعيار.

- الهدف من المعيار: إستهدف هذا المعيار كما أشارت الفقرة رقم (1) منه مايلي:

- أ) تحديد المبادئ المتعلقة بالإعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأجير.
- ب) ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصدق عن تلك المعاملات، حيث تقدم هذه المعلومات أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقود التأجير على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.
- إعادة تقييم عقد التأجير: أشار هذا المعيار في الفقرة رقم (46) أنه لتعديل عقد التأجير الذي لم يتم المحاسبة عنه كعقد منفصل، يجب على المستأجر المحاسبة عن إعادة التزام عقد التأجير من خلال مايلي:
- أ) تخفيض المبلغ الدفترى (لأصل حق الإنتفاع) ليعكس الإنهاء الجزئي أو الكلي لعقد التأجير نتيجة لتعديلات عقد التأجير التي تخفض نطاق عقد التأجير ويجب على المستأجر الإعتراف بأى ربح أو خسارة متعلقة بإنهاء الجزئي أو الكلي لعقد التأجير فى الأرباح أو الخسائر.
- ب) إجراء تعديل لأصل "حق الإنتفاع" أى حق الإستخدام للأصل لمقابلة كافة التعديلات الأخرى على عقد التأجير.
- العرض: ينبغى التفرقة بين مصروف الفائدة على إلتزام عقد التأجير ومصروف الإستهلاك الذى لحق إستهلاك أصل "حق الإنتفاع" حيث أشار المعيار فى الفقرة رقم (49) من المعيار المصرى المضاف إلى مايلي:
- (1) "أنه يجب على المستأجر عرض مصروف الفائدة على إلتزام عقد التأجير فى قائمة الأرباح والخسائر بشكل مستقل عن مصروف إستهلاك أصل "حق الإنتفاع" حيث أن مصروف الفائدة على عقد التمويل هو مكون من مكونات تكاليف التمويل التى يتطلب عرضها بشكل منفصل فى قائمة الأرباح والخسائر.
- (2) كما أشار المعيار فى الفقرة رقم (50) إلى أنه يجب على المستأجر تصنيف مايلي فى قائمة التدفقات النقدية:
- أ) الدفعات النقدية للجزء المتعلق بالمبلغ الأسمى من إلتزام عقد التأجير ضمن الأنشطة التمويلية.
- ب) الدفعات النقدية للجزء المتعلق بالفائدة على إلتزام عقد التأجير بتطبيق المتطلبات الواردة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (4) قائمة التدفقات النقدية للفائدة المدفوعة.



ج) دفعات عقد التأجير قصيرة الأجل ودفعات عقد التأجير للأصول منخفضة القيمة ودفعات عقد التأجير المتغيرة غير المدرجة في قياس إلتزام عقد التأجير ضمن الأنشطة التشغيلية.

الهدف من الإفصاح: أشار المعيار (49) عقود التأجير في الفقرة رقم (51) أن الهدف من الإفصاحات هو قيام المستأجرين بالإفصاح عن المعلومات في الإفصاحات، والتي ستوفر مع المعلومات المقدمة في قائمة المركز المالي وقائمة الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقد التأجير على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمستأجر.

ويرى الباحث تعقيباً على ما سبق أن المنشأة ينبغي عليها دراسة الأثر قبل الشروع في الإستئجار أو الشراء على الأرباح، حيث يكون للشركة الإختيار بين بدلين إما أن تستأجر الأصل أو تقوم بشراءه، وفي بعض الأحيان يمكن أن يكون الإستئجار للأصل ذو تأثير إيجابي على الأرباح من شراء الأصل ويمكن أن يحدث العكس.

- تصنيف عقود الإيجار: يرى الباحث أن ما تضمنه المعيار من آليات لتصنيف عقود التأجير تساهم في تحسين جودة المعلومات حيث نص المعيار على مايلي:

- نصت الفقرة (61) من المعيار "أنه يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي".

- نصت الفقرة (62) من المعيار على أنه: "يصنف عقد التأجير على أنه عقد تأجير تمويلي وفقاً لهذا المعيار إذا كان يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد، ويتم تصنيف عقد التأجير على أنه عقد تشغيلي إذا كان لا يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد.

- يعتمد إعتبار عقد التأجير التمويلي أو عقد تأجير تشغيلي على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد.

ولقد ركز المعيار على النقاط التالية التي يرى الباحث أنها من الأهمية بمكان لتحسين جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الخاصة بعقود التأجير:

- تحديد ما إذا كان الأصل محل العقد المؤجر إيجار تشغيلياً قد إضمحلت قيمته والمحاسبة عن أي خسائر إضمحلال يتم تحديدها كما نصت الفقرة رقم (85) من المعيار.

- تقديم تفسيرات نوعية وكمية للتغيرات المهمة في المبلغ الدفتری لصافي الإستثمار في عقود الإيجارات التمويلية، كما نصت الفقرة رقم (93) من المعيار.

- التفرقة بين عقد الإيجار التمويلي وعقد الإيجار التشغيلي في الإعراف والقياس حيث أنه إذا كان العقد تمويلي يجب الإعراف به في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساو لصافي الإستثمار في عقد الإيجار أما إذا كان عقد الإيجار تشغيلياً يجب الإعراف بدفعات عقود تلك الإيجارات على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.

بالإضافة إلى ما سبق يرى الباحث أنه من الأهمية بمكان تناول أثر تداعيات جائحة (COVID-19) على تطبيق المعيار المحاسبى المصرى المضاف (49) عقود التأجير، حيث قد تؤدي تلك الظروف الراهنة إلى إعادة النظر في الاتفاق بين المؤجر والمستأجر من خلال تعديل في بعض إلتزامات عقود التأجير، والجدير بالذكر ان مجلس معايير المحاسبة الدولية قد أصدر نشرة في مايو 2020 أوضح فيها كيفية تطبيق متطلبات معيار التقرير المالى الدولى (IFRS16) والخاص بعقود تأجير فى ظل ظروف جائحة (COVID-19)، ويمكن عرض أهم التغييرات التى يمكن أن تطرأ على عقود التأجير فى ظل انتشار فيروس (COVID-19) والإفصاحات الضرورية المطلوبة كما يلى (EY, 2020; Dvořáková, 2016):

- تعديل عقد التأجير: أشار معيار المحاسبة المصرى المضاف رقم (49) في الملحق (أ) إلى تعريف عقد التأجير على أنه "عقد أو جزء من عقد يحول الحق في استخدام الأصل أو الأصول محل العقد بفترة من الزمن بمقابل" كما أشار ذات المعيار إلى تعريف تعديل عقد التأجير في الملحق (أ) على أنه "التغير في نطاق عقد التأجير أو مقابل عقد التأجير لم يكن جزء من الشروط والأحكام الأساسية لعقد التأجير، (على سبيل المثال) إضافة أو إنهاء حق الإنتفاع بواحد أو أكثر للأصول محل العقود أو تمديد أو تقصير الفترة التعاقدية بعقد التأجير".

ويرى الباحث أن الأحداث التى يمر بها أطراف العقد وخاصة فى ظل تفشى فيروس كورونا لم تكن جزء من الشروط والأحكام الأساسية لعقد التأجير، حيث أن تلك الأحداث جاءت بصورة طارئة وعليه فقد يلزم التعديل بموجب ما ورد في ملحق هذا المعيار.

- التخلص الجزئى من إلتزام عقد الإيجار: ينظر المستأجر فيما إذا كانت المتطلبات الخاصة بإلغاء إثبات جزء من إلتزام عقد الإيجار قد تم إستيفاؤها وفقاً للفقرة (3. 3. 1) من المعيار المصرى المضاف رقم (47) "الأدوات المالية" التى نصت على أنه: "يجب على المنشأة أن تستبعد



الإلتزام المالي من الدفاتر (أو الجزء من إلتزام مالي) من قائمة مركزها المالي عندما، و فقط عندما يتم تسويته أى عندما يتم سداد الإلتزام المحدد فى العقد أو إلغاؤه أو انقضاؤه.

- إعادة تقييم إلتزام عقد التأجير: أشار المعيار فى الفقرة رقم (39) أنه "يجب على المستأجر الإعتراض بمبلغ إعادة قياس إلتزام عقد التأجير " تعديل لأصل" حق الإنتفاع" إلا أنه إذا كان المبلغ الدفترى لأصل حق الإنتفاع تم تخفيضه إلى الصفر، وكان هناك تخفيضاً إضافياً فى قياس إلتزام عقد التأجير، يجب على المستأجر الإعتراض بأى مبالغ متبقية فى إعادة القياس فى الأرباح والخسائر بصورة طارئة فى ظل انتشار فيروس كورونا.

- الإعتراض بأساس منتظم آخر: قد ينشأ فى ظل جائحة (COVID-19) إختلاف الأساس الذى يتم بموجب الإعتراض بدفعات عقود التأجير التشغيلية، وفى هذا السياق أوضح المعيار (49) فى الفقرة رقم (81) "أنه يجب على المؤجر الإعتراض بدفعات عقود التأجير من عقود تأجير تشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أى أساس منتظم آخر ويجب على المؤجر تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك أكثر تعبير عن النمط الذى تتناقص فيه الإستفادة من إستخدام الأصل محل العقد.

- الإفصاح الكافى لعقود التأجير فى ظل جائحة (COVID-19): أشارت الفقرة (90) إلى العديد من الإفصاحات والتي تتماشى مع ظروف انتشار فيروس كورونا، وتتمثل تلك الإفصاحات عن المبالغ التالية:

أ) بالنسبة لعقود التأجير التمويلى:

- ربح أو خسارة البيع.
- وإيراد التمويل على صافى الإستثمار فى عقد التأجير.
- والدخل المتعلق بدفعات الإيجار المتغيرة غير المدرجة فى قياس صافى الإستثمار فى عقد التأجير.

ب) بالنسبة لعقود التأجير التشغيلية: دخل التأجير، مع الإفصاح بشكل منفصل عن الدخل المتعلق بدفعات الإيجار المتغيرة التى لا تعتمد على مؤشر أو معدل.

- إستراتيجية إدارة المخاطر : يرى الباحث أنه يمكن ملاحظة أن عقود التأجير تزداد مخاطرها فى ظل إنتشار فيروس كورونا الأمر الذى عالجته المعيار من خلال الإلتزام بضرورة إفصاح المؤجر عن المخاطر المرتبطة بأى حقوق يحتفظ بها فى الأصول محل العقد طبقاً لنص الفقرة رقم (62) من المعيار، ويرى الباحث أنه يجب على المؤجر الإفصاح عن إستراتيجية إدارة المخاطر للحقوق التى يحتفظ بها فى الأصول محل العقد بما فى ذلك أى وسيلة يقلل من خلالها المؤجر هذه

المخاطر مثل إتفاقيات إعادة الشراء أو ضمانات القيمة المتبقية أو دفعات الإيجار المتغيرة لإستخدام حدود معينة.

وفي ختام هذا الجزء من الدراسة يرى الباحث أهمية للتعرف على إنعكاسات تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة في ظل جائحة كورونا على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، ويمكن تناول ذلك من خلال مايلي (صالح، 2009):

1- الملاءمة Relevance: يقصد بذلك أن تكون المعلومات ملائمة لاحتياجات متخذى القرارات، وتؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم بتقييم الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية، أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية، وبعبارة أخرى تكون للمعلومات قيمة تنبؤية، قيمة استرجاعية (تغذية عكسية)، وقد ذهب البعض (حميدات، 2014) إلى وجود تداخل بين الدورين التنبؤى والتوكيدي، فمثلاً للمعلومات المعروضة عن قيمة الإيرادات للفترة الحالية يمكن إستخدامها للتنبؤ بالإيرادات للفترة المقبلة، كما يمكن مقارنتها بالإيرادات المقدرة وبالتالي يمكن إستخدامها في تصحيح أو تحسين طريقة أو آلية التنبؤ التي تم إستخدامها في الفترات السابقة.

ويرتبط مفهوم الملاءمة بشكل وثيق بطبيعة المعلومات وأهميتها النسبية، وتكون المعلومات هامة إذا كان حذفها أو عرضها بشكل خاطئ يمكن أن يؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين وفي بعض الحالات تكون طبيعة المعلومات فقط كافية لتحديد ملاءمتها، وفي أحياناً أخرى تكون كل من طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية لازمة لتحديد ملاءمتها، ومع ذلك لم يحدد معيار التقرير المالى الدولى (IFRS1) نسبة محددة للأهمية النسبية نظراً لأن ذلك يعتمد على عدة عوامل كحجم المنشأة وطبيعة عملياتها (Buschhüter and Striegel, 2011 b).

ويرى الباحث ضرورة إلقاء الضوء على الآثار المحاسبية السابقة والحالية والمستقبلية لجائحة (Covid19) على القوائم المالية وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة حتى تكون المعلومات ملائمة، ويمكن تناول تلك الآثار على النحو التالى:

- الآثار السابقة لفيروس كورونا: يرى الباحث أنه عند إصدار القوائم المالية فى جمهورية مصر العربية فى نهاية ديسمبر 2019 لم تكن هناك أية مؤشرات أو معلومات حول تفشى هذا الفيروس وبالتالي يجب عدم إجراء أية تعديلات على القوائم المالية التى تم إصدارها فى هذا التوقيت، ويكتفى بالإفصاح الكافى فى الربع الأول من تاريخ نشر القوائم المالية الدورية عام 2020.



- الآثار الحالية لفيروس كورونا: فى ضوء معايير المحاسبة المصرية المعدلة قد يؤدي انتشار فيروس كورونا إلى بعض الأخطار التي يتعرض لها المخزون السلعي والتي منها على سبيل المثال: خطر ركود أو تلف المخزون، خطر زيادة التكلفة عن سعر البيع، مثل المنتجات البترولية الذي جعل بعض الدول المصدرة للبترول أن تقوم ببيع منتجاتها بسعر أقل من سعر التكلفة وأصبح السعر بالسالب، وأخيراً خطر تحمل خسائر الطاقة غير المستغلة (تكاليف الإنتاج الثابتة والطاقة العادية للإنتاج).

ويرى الباحث أنه حتى تكون المعلومات ملائمة لمتخذي القرار فى ظل إنتشار فيروس كورونا يجب على معدى القوائم المالية الإفصاح عن القيمة الدفترية للمخزون، والقيمة الدفترية لكل مجموعة من بنود المخزون المبوبة بما يتناسب مع طبيعة نشاط المنشأة، حيث يجب ألا يظهر المخزون بقيمة تزيد عن تلك المتوقع تحققها من بيعه أو استخدامه فى ظل انتشار هذا الفيروس وبالتالي يجب أن يتم الإفصاح عن قيمة أى تخفيض كمصروف.

- الآثار المستقبلية لفيروس كورونا: يرى الباحث أنه فى ظل انتشار هذا الفيروس هناك تقديرات غير مؤكدة تتسم بمخاطر جوهرية نتيجة التأثير السلبي الذي ينعكس على جميع القطاعات الاقتصادية بصفة عامة وعلى القوائم المالية المستقبلية بصفة خاصة الأمر الذي يترتب عليه تسويات ذات أهمية نسبية على القيم الدفترية للأصول والإلتزامات خلال العام المالي التالي.

2- الموثوقية Reliability : حتى تتحقق تلك الخاصية فى ظل انتشار فيروس كورونا يجب أن تتصف المعلومات المحاسبية بمايلى:

- الخلو من الأخطاء أو الحذف وبيان الأحداث الاقتصادية فى ظل جائحة (COVID-19) وأثرها السابقة أو الحالية أو المستقبلية.

- أن تكون محايدة أى تكون غير متحيزة بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من المستخدمين على حساب بقية الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد، وإنما للإستخدام العام دون تحيز.

- القابلية للتحقق : أى تكون المعلومات ناتجة عن قياس موضوعى بحيث يتم التوصل إلى نفس النتائج إذا قام أشخاص مؤهلون مستقلين بإستخدام نفس الأسلوب وطريقة القياس.

- أن تكون كاملة بحيث تعبر عن كافة المعلومات الضرورية حتى يتمكن المستخدمين من فهم الأحداث التي يتم التعبير عنها، وسواء كانت تلك المعلومات المرتبطة بجائحة (COVID-19) وصفية أو توضيحية.

3- القابلية للمقارنة Comparability: يقصد بذلك إمكانية مقارنة المعلومات عبر الفترات المالية المختلفة لنفس المنشأة من أجل تتبع أداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لأخرى، أو مقارنتها مع معلومات المنشآت الأخرى، مع الأخذ في الاعتبار أن انتشار فيروس كورونا الذي انتشر في الربع الأول من عام 2020 أدى إلى إحداث آثار اقتصادية مباشرة على القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية المصرية المضافة.

ولتحقيق هذه الخاصية ينبغي الثبات **Consistency** في استخدام نفس الطرق والسياسات المحاسبية من فترة لأخرى، ولكن ذلك لا يمنع من تغييرها إذا كان ذلك أفضل وأكثر نفعاً وبشرط أن يوجد ما يبرز هذا التغيير والإفصاح عن ذلك وتأثيراته المتراكمة على الفترات السابقة.

4- القابلية للفهم Understandability: تعنى أن تكون المعلومات المحاسبية مفهومة للمستخدمين، وتحقيقاً لهذا الغرض يفترض أن يكون لدى المستخدمين بعض المعرفة في مجال المحاسبة والأعمال والأنشطة الاقتصادية، ولديهم الرغبة في دراسات المعلومات بقدر معقول من العناية، ولا يعنى ذلك إستبعاد المعلومات المهنية والملائمة لحاجات متخذى القرارات الاقتصادية اعتماداً على أنه من الصعب جداً فهمها من قبل المستخدمين العاديين كونها تحتوى بعضها من التعقيد.

وفي ضوء ما سبق يعتقد الباحث أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة (47، 48، 49) والتي تتواءم مع معايير التقرير المالي الدولي (IFRS9,15,16) يتوافر فيها قدر كبير المرونة و التي يمكن من خلالها إستيعاب التغييرات المطلوبة في القياس والإفصاح المحاسبى لتطویر المحتوى الإعلامي للقوائم المالية ليعكس آثار جائحة (COVID-19) بشكل يساهم في دعم قدرة مستخدمي التقارير المالية على تقييم أداء الوحدة الاقتصادية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتسعير الأسهم والتنبؤ بعوائدها المستقبلية.

ويأتى هذا المعتقد السابق في ضوء ما أشارت إليه مسودة تلك المعايير المضافة في أن هدفها الجوهرى يتمثل في تحسين جودة التقرير المالي من خلال تحسين القابلية لمقارنة المعلومات المحاسبية وذلك بتطوير أسس الإعراف والقياس والعرض والإفصاح، فضلاً عن تبسيط إعداد القوائم المالية من خلال تخفيض المتطلبات التي يجب أن تشير إليها المنشأة، وبالتالي تخفيض أخطاء الإعراف والقياس بدرجة كبيرة مما يؤدي إلى سهولة فهمها بصورة أفضل، وأخيراً إزالة عدم



التناسق والتضارب في متطلبات المعايير السابقة، وسوف يسعى الباحث في الجزء التالي إلى اختبار فروض تلك الدراسة.

3-8 الدراسة الميدانية:

1-3-8 هدف الدراسة الميدانية:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس واختبار فروض البحث وذلك من خلال إعداد إستمارة إستقصاء مكونة من مجموعة أسئلة توجه إلى عينة من مجتمع الدراسة من المهتمين بالقوائم المالية بهدف التعرف على آرائهم وتقييمها لمعرفة أهمية تعديل بعض أحكام المعايير المحاسبية المصرية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 110 لسنة 2015 بالقرار الوزاري رقم (69) لسنة 2019 الذي أضافه إلى معايير المحاسبة المصرية معايير جديد بأرقام (47) الأدوات المالية، (48) الإيراد من العقود مع العملاء، (49) عقود التأجير، وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية في ظل جائحة (Covid19).

2-3-8 مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون من مجتمع الدراسة من أربع مجموعات هي: مجموعة المراجعين الخارجيين للشركات المدرجة في البورصة المصرية ومجموعة المديرين الماليين ومجموعة المحللين الماليين ومجموعة الأكاديميين المتخصصين في المحاسبة المالية والمهتمين بتدريس معايير التقارير المالية الدولية.

وقد تم توزيع 150 إستمارة إستقصاء، وتم إجراء مقابلة شخصية معهم للرد على بعض الإستفسارات المرتبطة بقائمة الإستقصاء حتى يمكنهم إستيفاء الإجابات المتعلقة بالأسئلة المدرجة في تلك القائمة، وقد بلغ عدد الإستمارات التي تم إستلامها 134 إستمارة، بنسبة إستجابته 89,33% وقد تم إستبعاد 20 إستمارة لعدم إستيفاء بيانات الإستبيان أو عدم جدية الإجابات وبذلك تصبح الإستمارات الصحيحة 114 إستمارة إستخدمت في التحليل الإحصائي بنسبة 76% وهي موزعة وفقاً للجدول رقم (1).

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة

الوظيفة	ما تم توزيعه	ما ورد للتحليل	نسبة ما ورد للتحليل	الإستمارات الصالحة للتحليل	
				التكرار	النسبة
المراجعين الخارجيين	40	35	87,5%	35	87,5%
المديرين الماليين	40	38	95%	34	85%
المحللين الماليين	40	36	90%	25	62,5%

الأكاديميين	30	25	%83,33	20	%66,67
الإجمالي	150	134	%89,33	114	%76

8-3-3 أسلوب الدراسة التطبيقية:

تحقيقاً لأهداف الدراسة فقد إعتد الباحث على إستخدام أسلوب قائمة الإستقصاء كأداة أساسية لجمع البيانات والمعلومات اللازمة عن مجتمع الدراسة، وقد تم تصميم قائمة الإستقصاء مروراً بعدة مراحل، تتضح كما يأتي:

- الإطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وإستخلاص أهم العناصر والمتغيرات ذات الأهمية للدراسة، وروعي عند تصميم قائمة الإستقصاء أن تكون إجابات الأسئلة مبوبة حسب مقياس ليكرت على خمسة أوزان (5) موافق تماماً، (4) موافق، (3) محايد، (2) غير موافق، (1) غير موافق على الإطلاق، وذلك لضمان الحصول على بيانات متصلة من إجابات المستقصي منهم، وإعطاء أكبر قدر من الحرية لمفردات العينة في الإجابة عليها، وحتى تكون النتائج أكثر دقة، ويهدف الباحث من الإعتماد على مقياس ليكرت بالدرجة الأولى تحويل البيان الوصفي إلى بيان كمي يمكن التعامل معه إحصائياً.
- وتضمنت بنود قائمة الإستقصاء نوعاً واحداً من الأسئلة تمثلت في الأسئلة المغلقة، نظراً لسهولة الإجابة على مثل هذا النوع من الأسئلة مقارنة بالأسئلة المفتوحة، علاوة على أن إحتتمالات عدم الإدراك الكافي بالنسبة لموضوع الدراسة من جانب المستقصي منهم لبعض الأسئلة الواردة بقائمة الإستقصاء قد يبرز أهمية الإعتماد على الأسئلة المغلقة لإستيفاء البيانات المطلوبة لإتمام الدراسة، وقد إشتملت قائمة الإستقصاء على سبعة متغيرات رئيسية تتضمن (46) عبارة، ويوضح الجدول رقم (2) الوزن النسبي لمتغيرات قائمة الإستقصاء.

جدول رقم (2) توزيع الوزن النسبي لمتغيرات قائمة الإستقصاء

الوزن النسبي %	عدد العبارات	ترميز المتغير	المتغيرات
%21,74	10	X1	معيار رقم (47) المعدل: الأدوات المالية
%28,26	13	X2	معيار رقم (48) المعدل: الإيراد من العقود مع العملاء



معيار رقم (49): معيار المحاسبة المصري عقود التأجير	X3	9	19,56%
ملاءمة المعلومات المحاسبية في ظل جائحة (Covid19)	Y1	4	8,70%
موثوقية المعلومات المحاسبية في ظل جائحة (Covid19)	Y2	5	10,87%
القابلية للفهم في ظل جائحة (Covid-19)	Y3	2	4,35%
قابلية المعلومات للمقارنة في ظل جائحة (COVID-19)	Y4	3	6,52%
اجمالي عدد المتغيرات		46	100%

8-3-4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة التطبيقية:

قام الباحث بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية المتمثلة في:

- الأساليب الإحصائية الوصفية: حيث تم الاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف لقياس مدى التشتت والاختلاف بين إجابات مفردات العينة حول متغيرات الدراسة.
 - الأساليب الإحصائية الاستدلالية: حيث اعتمد الباحث في إختبار فروض الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تتمثل في:
 - مقاييس الصدق: حيث تم الاعتماد على معاملات الصدق والثبات و استخدام معامل ألفا كرونباخ للتأكد من صدق العبارات المعروضة على أفراد العينة فيما يتعلق بقوائم الإستبيان.
 - استخدام معاملات الإنحدار: وذلك للتعرف على مدى وجود تأثير بين المتغيرات الخاضعة للإختبار.
- وبعد أن قام الباحث بعرض مجتمع وعينة الدراسة، وأداة جمع بيانات الدراسة، وأسلوب وفروض الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، سوف يعتمد الباحث على استخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) الإصدار الخامس والعشرون، وذلك لإختبار طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

8-3-4-1 مقاييس الصلاحية والاعتماد:

اعتمد الباحث بمقاييس الصلاحية والإعتماد على قياس ثبات وصدق أداة الاستبيان بمقياس ألفا كرونباخ، بالإضافة إلى قياس مدى الإتساق الداخلي لأسئلة الإستبانة باستخدام معامل إرتباط بيرسون بين المتوسط العام لكل متغير من متغيرات الإستبانة والعبارات الداخلة في حسابه على النحو التالي:

- مقياس ثبات وصدق أداة الإستبيان:

من العناصر الأساسية لصلاحية الإعتماد على نتائج أداة الإستبيان إختبارها من حيث معامل الثبات والتي تعني إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه (ثبات إجابات المبحوثين وعدم إستخدام العشوائية في إختيار الإجابة)، وعلى هذا الأساس سيتم إستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alfa) ومعامل الثبات يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر وإلى أقل من (0,60)، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد وعلى العموم يكون هناك ثبات إذا كانت قيمة المعامل أكبر من (0,60). كذلك سيتم هنا قياس معامل الصدق ويقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضياً الجذر التربيعي لمعامل الثبات أي كلما إقترب من الواحد دل ذلك على صدق أداة الإستبيان والعكس صحيح إذا إقترب من الصفر وعموماً إذا كانت قيمته أكبر من (0.80) دل ذلك على ثبات وصدق أداة الإستبيان وإمكانية التعويل والإعتماد على نتائجها، لذلك سيتم قياس ثبات وصدق كل محاور أداة الإستبيان وتلخيصها من خلال الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) إختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق أداة الإستبيان

المتغير	عدد العبارات	معامل ألفا كرونبا	معامل الصدق
المتغير الأول	10	0,909	953,0
المتغير الثاني	13	0,966	983,0
المتغير الثالث	9	983,0	992,0
المتغير الرابع	4	0,907	952,0
المتغير الخامس	5	0,828	910,0



966,0	0,934	2	المتغير السادس
953,0	0,908	3	المتغير السابع
995,0	990,0	46	جميع عبارات أداة الإستبيان

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات ألفا كرونباخ وصدق أداة الإستبيان لكل الأسئلة المعبرة عن متغيرات أداة الإستبيان تتمتع بدرجة عالية من الثبات والصدق لأنها أكبر من 60% (بالنسبة لمعامل ألفا كرونباخ) وأكبر من 80% (بالنسبة لمعامل الصدق) وهذا يعني وجود إتساق داخلي لإجابات عبارات متغيرات أداة الإستبيان وجميع عبارات أداة الإستبيان بشكل عام.

8-3-4-2 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات قائمة الإستبيان:

يمكن للباحث عرض الإحصاءات الوصفية لكافة المشاهدات بعينة الدراسة للمتغيرات السبعة الأساسية للإستبيان الخاص بالدراسة من خلال عرض التكرارات والنسب والوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لكل سؤال داخل المتغيرات الأربعة المستقلة لأداة الإستبيان على النحو التالي:

- المتغير الأول: يمكن للباحث عرض الإحصاءات الوصفية للأسئلة التي تتعلق بمعيار رقم (47) المعدل: "الأدوات المالية" من خلال عرض التكرارات والنسب والوسط الحسابي والانحراف المعياري من خلال الجدول رقم (4) ويتبين من نتائجه مايلي:

- إرتفاع متوسط آراء عينة الدراسة حول العناصر (جاء هذا المعيار ليبيسط الإعتراف والقياس بالأصول المالية حيث ألغى التبيويب السابق وقرر القياس اللاحق للأصول المالية بالتكلفة المستهلكة، وأصول قيمة عادلة من خلال دخل شامل آخر، أو من خلال الأرباح والخسائر وذلك لتسهيل المقارنات وفهم المعلومات المالية من قبل مستخدمي القوائم المالية - يؤدي الإعتراف المبكر بالخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار إلى التأثير الإيجابي على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية - ساهم هذا المعيار في قياس خسائر الإضمحلال في ظل جائحة كورونا) بمتوسط (5) وانحراف معياري (0.00) وبمعامل إختلاف (0.00%) أي ان جميع الآراء تتفق على موافق بشدة.
- بلغ متوسط آراء عينة الدراسة حول محور معيار رقم (47) المعدل: الأدوات المالية (4.58)، وانحراف معياري (0.69) وبمعامل إختلاف (15.8%) أي أن معظم الآراء تتراوح ما بين محايد وموافق وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.



جدول رقم (4) عرض الإحصاءات الوصفية للمتغير الأول للدراسة معيار رقم (47) الأدوات المالية

الترتيب	درجة الأهمية النسبية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	غير موافق على الإطلاق		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً		السؤال
					النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
5	%71,41	%28,59	1,28	4,47	%10,53	12	%1,75	2	%0,00	0	%5,26	6	82,46 %	94	Q1
6	%70,52	%29,48	1,29	4,39	%7,89	9	%7,02	8	%2,63	3	%2,63	3	79,82 %	91	Q2
4	%75,75	%24,25	1,07	4,42	%3,51	4	%6,14	7	%5,26	6	%14,91	17	70,18 %	80	Q3
1	%100,00	%0,00	0,00	5,00	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	100,0 %	114	Q4
3	%92,38	%7,62	0,30	3,90	%0,00	0	%0,00	0	%9,65	11	%90,35	103	%0,00	0	Q5
2	%93,94	%6,06	0,30	4,90	%0,00	0	%0,00	0	%9,65	11	%90,35	103	%0,00	0	Q6
1	%100,00	%0,00	0,00	5,00	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	100,0 %	114	Q7
7	%69,36	%30,64	1,34	4,37	%9,65	11	%5,26	6	%3,51	4	%1,75	2	79,82 %	91	Q8
8	%68,65	%31,35	1,35	4,31	%9,65	11	%6,14	7	%3,51	4	%5,26	6	75,44 %	86	Q9

أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية .. د. / دينا كمال عبد السلام حسن

1	%100.00	%0.00	0.00	5.00	%0.00	0	%0.00	0	%0.00	0	%0.00	0	100.0 %0	114	Q10
	%84,20	%15,80	0,69	4,58	%4,12	4,7	%2,63	3	%3,42	3,9	%21,05	24	68,77 %	78,4	المتوسط العام

- المتغير الثاني: يمكن للباحث عرض الإحصاءات الوصفية للأسئلة التي تتعلق بمعيار رقم (48) المعدل: الإيراد من العقود مع العملاء من خلال عرض التكرارات والنسب والوسط الحسابي والانحراف المعياري من خلال الجدول رقم (5) ويتبين من نتائجه ما يلي:
- ارتفاع متوسط آراء عينة الدراسة حول العنصر (يؤدي تطبيق هذا المعيار إلى إنشاء مبادئ للاعتراف بالإيراد بدلاً من القواعد والإرشادات العديدة في المعايير السابقة) بمتوسط (5) وانحراف معياري (0,00) وبمعامل إختلاف (0,00%) أى أن جميع الآراء تتفق على موافق بشدة.
 - بلغ متوسط آراء عينة الدراسة حول محور (معيار 48) الإيراد من العقود مع العملاء (4,36)، وانحراف معياري (1,19) وبمعامل إختلاف (28%) أى أن معظم الآراء تتراوح ما بين محايد وموافق وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.



جدول رقم (5) عرض الاحصاءات الوصفية للمتغير الثاني للدراسة معيار رقم (48) الإيراد من العقود مع العملاء

الترتيب	درجة الأهمية النسبية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	غير موافق على الإطلاق		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً		السؤال
					النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
2	%93.70	%6.30	0.31	4,89	%0.00	0	%0.00	0	%0.00	0	%10.53	12	%89.47	102	Q1
1	100.00 %	%0.00	0.00	5,00	%0.00	0	%0.00	0	%0.00	0	%0.00	0	100,00 %	114	Q2
10	%61.93	%38.08	1.52	4,00	%14.91	17	%5.26	6	%9.65	11	%5.26	6	%64.91	74	Q3
6	%76.20	%23.80	1.10	4,60	%6.14	7	%3.51	4	%0.00	0	%5.26	6	%85.09	97	Q4
7	%68.68	%31.32	1.37	4,38	%12.28	14	%2.63	3	%0.00	0	%5.26	6	%79.82	91	Q5
11	%61.73	%38.27	1.52	3,98	%12.28	14	%12.28	14	%5.26	6	%5.26	6	%64.91	74	Q6
13	%53.34	%46.66	1.72	3,68	%20.18	23	%14.91	17	%1.75	2	%3.51	4	%59.65	68	Q7
5	%76.27	%23.73	1.09	4,61	%5.26	6	%5.26	6	%0.00	0	%2.63	3	%86.84	99	Q8
4	%76.84	%23.16	1.05	4,53	%2.63	3	%7.02	8	%5.26	6	%5.26	6	%79.82	91	Q9
9	%64.22	%35.78	1.50	4,19	%14.04	16	%5.26	6	%3.51	4	%1.75	2	%75.44	86	Q10
3	%77.25	%22.75	1.06	4,66	%5.26	6	%4.39	5	%0.00	0	%0.00	0	%90.35	103	Q11
12	%54.15	%45.85	1.77	3,86	%24.56	28	%5.26	6	%0.00	0	%0.00	0	%70.18	80	Q12

أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية .. د. / دينا كمال عبد السلام حسن

8	%67,21	%32,79	1,40	4,27	%9,65	11	%9,65	11	%0,00	0	%5,26	6	%75,44	86	Q13
	%71,66	%28,34	1,19	4,36	%9,78	11,15 4	%5,80	6,615 4	%1,96	2,2308	%3,85	4,384 6	%78,61	89,61 5	المتوسط العام

- المتغير الثالث: يمكن للباحث عرض الإحصاءات الوصفية للأسئلة التي تتعلق بمعيار رقم (49) عقود التأجير من خلال عرض التكرار والنسب والوسط الحسابي والانحراف المعياري من خلال الجدول رقم (6) ويتبين من نتائجه ما يلي:
- ارتفاع متوسط آراء عينة الدراسة حول العنصر (يوفر المعيار معلومات عن إعادة تقييم عقد الإيجار الذي لم تتم المحاسبة عليه لكل من المؤجر والمستأجر وما يترتب عليه من أرباح أو خسائر) بمتوسط (4,65) وانحراف معياري (1,09) وبمعامل إختلاف (23,42%) أى أن جميع الآراء تتراوح ما بين موافق وموافق بشدة وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.
 - بلغ متوسط آراء عينة الدراسة حول محور معيار رقم (49) عقود التأجير (4,45)، وانحراف معياري (1,19) وبمعامل إختلاف (27,03%) أى أن معظم الآراء تتراوح ما بين محايد وموافق وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.



جدول رقم (6) عرض الإحصاءات الوصفية للمتغير الثالث للدراسة معيار رقم (49) عقود التأجير

الترتيب	درجة الأهمية النسبية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	غير موافق على الإطلاق		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً		السؤال
					النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
9	%65,05	34,95%	1,46	4,18	14,91%	17	1,75%	2	3,51%	4	%9,65	11	70,18%	80	Q1
5	%74,65	25,35%	1,15	4,52	%7,02	8	3,51%	4	0,00%	0	%9,65	11	79,82%	91	Q2
8	%66,03	33,97%	1,43	4,21	%8,77	10	12,28%	14	3,51%	4	%0,00	0	75,44%	86	Q3
3	%76,58	23,42%	1,09	4,65	%6,14	7	3,51%	4	0,00%	0	%0,00	0	90,35%	103	Q4
6	%71,41	28,59%	1,28	4,47	%7,89	9	7,02%	8	0,00%	0	%0,00	0	85,09%	97	Q5
2	%79,57	20,43%	0,94	4,62	%0,00	0	9,65%	11	3,51%	4	%1,75	2	85,09%	97	Q6
7	%66,22	33,78%	1,44	4,26	14,04%	16	1,75%	2	3,51%	4	%5,26	6	75,44%	86	Q7
1	%81,47	18,53%	0,86	4,62	%0,00	0	7,02%	8	3,51%	4	%9,65	11	79,82%	91	Q8

أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية .. د. / دينا كمال عبد السلام حسن

4	%75,74	24,26 %	1,10	4,53	%6,14	7	3,51 %	4	0,00 %	0	%12,28	14	78,07 %	89	Q9
	%72,97	27,03 %	1,19	4,45	%7,21	8,222 2	5,56 %	6,33 33	1,95 %	2,22 22	%5,36	6,111 1	79,92 %	91,11 1	المتوسط العام

- المتغير الرابع: يمكن للباحث عرض الإحصاءات الوصفية للأسئلة التي تتعلق بملاءمة المعلومات المحاسبية في ظل جائحة (Covid19) من خلال عرض التكرارات والنسب والوسط الحسابي والانحراف المعياري من خلال الجدول رقم (7) ويتبين من نتائجه ما يلي:

- إرتفاع متوسط آراء عينة الدراسة حول العنصر (توفر تلك المعايير المضافة بيانات ملائمة في الوقت الملائم نحو تطبيق تلك المعايير في ظل جائحة (Covid19) بمتوسط (4,69) وانحراف معياري (0,73) وبمعامل إختلاف (%15,57) أى أن جميع الآراء تتراوح ما بين موافق وموافق بشدة وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.
- بلغ متوسط آراء عينة الدراسة حول محور (ملائمة المعلومات المحاسبية في ظل جائحة (COVID-19) (4,47)، وانحراف معياري (1,10) وبمعامل إختلاف (%25,21) أى أن معظم الآراء تتراوح ما بين محايد وموافق وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.



جدول رقم (7) عرض الاحصاءات الوصفية للمتغير الرابع للدراسة ملائمة المعلومات المحاسبية في ظل جائحة (Covid19)

الترتيب	درجة الأهمية النسبية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	غير موافق على الاطلاق		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً		السؤال
					النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
4	%60,30	%39,70	1,57	3,95	%14,04	16	12,28 %	14	3,51 %	4	%5,26	6	64,91 %	74	Q1
2	%77,99	%22,01	1,02	4,62	%3,51	4	%6,14	7	0,00 %	0	%5,26	6	85,09 %	97	Q2
3	%76,44	%23,56	1,09	4,61	%4,39	5	%6,14	7	1,75 %	2	%0,00	0	87,72 %	100	Q3
1	%84,43	%15,57	0,73	4,69	%0,00	0	%5,26	6	0,00 %	0	14,91 %	17	79,82 %	91	Q4
	%74,79	%25,21	1,10	4,47	%5,48	6,25	%7,46	8,5	1,32 %	1,5	%6,36	7,25	79,39 %	90,5	المتوسط العام

- المتغير الخامس: يمكن للباحث عرض الإحصاءات الوصفية للأسئلة التي تتعلق بموثوقية المعلومات المحاسبية في ظل جائحة (Covid19) من خلال عرض التكرارات والنسب والوسط الحسابي والانحراف المعياري من خلال الجدول رقم (8) ويتبين من نتائجه ما يلي:

- ارتفاع متوسط آراء عينة الدراسة حول العنصر (توفر المعلومات المحاسبية 47، 48، 49 معلومات كاملة تعبر بصدق عن كافة العمليات في ظل جائحة كورونا) بمتوسط (4,90) وانحراف معياري (0,3) وبمعامل إختلاف (6,06%) أى أن جميع الآراء تتراوح ما بين موافق وموافق بشدة وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.
- بلغ متوسط آراء عينة الدراسة حول محور (موثوقية المعلومات المحاسبية في ظل جائحة (Covid19) (4,68)، وانحراف معياري (0,59) وبمعامل إختلاف (13,28%) أى أن معظم الآراء تتراوح ما بين محايد وموافق وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.

جدول رقم (8) عرض الاحصاءات الوصفية للمتغير الخامس للدراسة موثوقية المعلومات المحاسبية في ظل جائحة (COVID-19)

الترتيب	درجة الأهمية النسبية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	غير موافق على الإطلاق		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً		السؤال
					النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
3	%64,85	%35,15	1,43	4,08	%9,65	11	%12,28	14	%3,51	4	%9,65	11	%64,91	74	Q1



2	%91,60	%8,40	0,40	4,80	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%20,18	23	%79,82	91	Q2
2	%91,60	%8,40	0,40	4,80	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%20,18	23	%79,82	91	Q3
1	%93,94	%6,06	0,30	4,90	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%9,65	11	%90,35	103	Q4
2	%91,60	%8,40	0,40	4,80	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%20,18	23	%79,82	91	Q5
	%86,72	%13,28	0,59	4,68	%1,93	2,2	%2,46	2,8	%0,70	0,8	%15,96	18,2	%78,95	90	المتوسط العام

- المتغير السادس: يمكن للباحث عرض الإحصاءات الوصفية للأسئلة التي تتعلق بالقابلية للفهم في ظل جائحة (COVID-19) من خلال عرض التكرارات والنسب والوسط الحسابي والانحراف المعياري من خلال الجدول رقم (9) ويتبين من نتائجه ما يلي:
- ارتفاع متوسط آراء عينة الدراسة حول العنصر (يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة والمضافة 47، 48، 49 إلى إلغاء بعض الخيارات المحاسبية والغموض في بعض الفقرات) بمتوسط (4,53) وانحراف معياري (1,08) وبمعامل إختلاف (%23,91) أي أن جميع الآراء تتراوح ما بين موافق وموافق بشدة وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.
 - بلغ متوسط آراء عينة الدراسة حول محور (القابلية للفهم في ظل جائحة (Covid19) (4,38)، وانحراف معياري (1,27) وبمعامل إختلاف (%29,19) أي أن معظم الآراء تتراوح ما بين محايد وموافق وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.
- جدول رقم (9) عرض الاحصاءات الوصفية للمتغير السادس للدراسة القابلية للفهم في ظل جائحة (Covid19)

أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية .. د. / دينا كمال عبد السلام حسن

الترتيب	درجة الأهمية النسبية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	غير موافق على الإطلاق		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً		السؤال
					النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
1	%76,09	23,91%	1,08	4,53	%4,39	5	%5,26	6	3,51%	4	7,02%	8	79,82%	91	Q1
2	%65,53	34,47%	1,46	4,23	12,28%	14	%7,02	8	1,75%	2	3,51%	4	75,44%	86	Q2
2	%70,81	29,19%	1,27	4,38	%8,33	9,5	%6,14	7	2,63%	3	5,26%	6	77,63%	88,5	المتوسط العام

- المتغير السابع: يمكن للباحث عرض الإحصاءات الوصفية للأسئلة التي تتعلق بالقابلية للمقارنة في ظل جائحة (Covid19) من خلال عرض التكرارات والنسب والوسط الحسابي والانحراف المعياري من خلال الجدول رقم (10) ويتبين من نتائجه ما يلي:
- إرتفاع متوسط آراء عينة الدراسة حول العنصر (توفر تلك المعايير معلومات أكثر فائدة لترشيد لمستخدمي القوائم المالية في مجال الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية في ظل جائحة (COVID-19) بمتوسط (4,59) وانحراف معياري (1,10) وبمعامل إختلاف (24,05%) أى أن جميع الآراء تتراوح ما بين موافق وموافق بشدة وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.



- بلغ متوسط آراء عينة الدراسة حول محور (القابلية للمقارنة في ظل أزمة كورونا (COVID-19) (4,19)، وإنحراف معياري (1,39) وبمعامل إختلاف (33,72%) أى أن معظم الآراء تتراوح ما بين محايد وموافق وتميل إلى أن تكون موافق بشدة.

جدول رقم (10) عرض الاحصاءات الوصفية للمتغير السابع للدراسة القابلية للمقارنة في ظل جائحة (COVID-19)

الترتيب	درجة الأهمية النسبية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	غير موافق على الإطلاق		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً		السؤال
					النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
2	%62,54	%37,46	1,53	4,09	%15,79	18	%3,51	4	%7,02	8	%3,51	4	%70,18	80	Q1
3	%60,36	%39,64	1,55	3,90	%9,65	11	%20,18	23	%5,26	6	%0,00	0	%64,91	74	Q2
1	%75,95	%24,05	1,10	4,59	%5,26	6	%4,39	5	%3,51	4	%0,00	0	%86,84	99	Q3
	%66,28	%33,72	1,39	4,19	%10,23	11,66 7	%9,36	10,66 7	%5,26	6	%1,17	1,333 3	%73,98	84,33 3	المتوسط العام

3-4-3-8 نتائج اختبارات فروض الدراسة:

للتحقق من صحة فروض الدراسة الأربعة، استخدم الباحث الإنحدار المتعدد، وجاءت النتائج كما يوضحها جدول رقم (11) وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (11) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة الثلاثة

	المتغير التابع: ملاءمة المعلومات المحاسبية			المتغير التابع: موثوقية المعلومات المحاسبية			المتغير التابع: قابلية المعلومات المحاسبية للفهم			المتغير التابع: قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة		
	β. Coef.	T. Static.	Sig.	β. Coef.	T. Static.	Sig.	β. Coef.	T. Static.	Sig.	β. Coef.	T. Static.	Sig.
Constant	4,48	2,12	0,0 3	12,5	7,12	0,0 0	4,26	3,4	0,00	2,48	2,16	0,0 0



Standard 47	0,13	2,19	0,0 4	0,06	2,07	0,0 4	0,16	2,6	0,00	0,02	2,4	0,0 0
Standard 48	0,12	6,49	0,0 0	0,22	14,2	0,0 0	0,06	5,4	0,00	0,38	37,6	0,0 0
Standard 49	0,31	4,21	0,0 0	0,03	2,5	0,0 4	0,05	2,19	0,00	0,14	3,48	0,0 0
F-Value	150			103			168			478		
R ²	%97,6			%96,5			%97,8			99,2		

يتضح من النتائج المعروضة بالجدول رقم (11) أن القرار الوزاري رقم 69 لسنة 2019 والخاص بإضافة المعايير 47، 48، 49 الخاصة بالأدوات المالية، الإيراد من العقود مع العملاء، وعقود التأجير، يمكنه أن يفسر التباين الكلي في كل من ملائمة، وموثوقية، وقابلية الفهم، وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية بنسبة 97,6%، 96,5%، 97,8%، 99,2% على التوالي.

كما يتضح أيضاً معنوية معاملات المتغيرات المستقلة الخاص بتطبيق المعايير 47، 48، 49 الخاصة بالأدوات المالية، الإيراد من العقود مع العملاء، وعقود التأجير مع كل متغير من المتغيرات التابعة ويحمل إشارة موجبة وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة الخاصة بالمعايير 47، 48، 49 الخاصة بالأدوات المالية، الإيراد من العقود مع العملاء، وعقود التأجير والمتغيرات التابعة الأربعة المتمثلة في كل من: ملاءمة، وموثوقية وإعتمادية، وقابلية الفهم، وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية، أى أن تطبيق هذه المعايير يؤدي إلى زيادة ملاءمة، وموثوقية، وقابلية الفهم، وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى ذلك يمكن بناء نموذج للتنبؤ بالأثر على كل متغير من المتغيرات التابعة من خلال معرفة مستوى الإلتزام بتطبيق تلك المعايير على النحو التالي:

المتغير التابع = ثابت الإنحدار + (قيمة بيتا × مستوى الإلتزام بتطبيق المعايير المضافة).

ويمكن توضيح هذا النموذج لكل متغير تابع على حدة كالتالي:

- ملاءمة المعلومات المحاسبية = $4,48 + (0,13 \times \text{مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم 47}) + (0,12 \times \text{مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم 48}) + (0,31 \times \text{مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم 49})$.

- موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية = $12,5 + (0,06 \times \text{مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم 47}) + (0,22 \times \text{مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم 48}) + (0,03 \times \text{مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم 49})$.

- قابلية المعلومات المحاسبية للفهم = $4,26 + (0,16 \times \text{مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم 47}) + (0,06 \times \text{مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم 48}) + (0,05 \times \text{مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم 49})$.

- قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة = $2,48 + (0,02 \times \text{مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم 47}) + (0,38 \times \text{مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم 48}) + (0,14 \times \text{مستوى الإلتزام بتطبيق المعيار رقم 49})$.

وبناء على ما سبق يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل للمتغيرات التابعة الأربعة على النحو التالي:

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المعايير 47، 48، 49 الخاصة بالأدوات المالية، الإيراد من العقود مع العملاء، وعقود التأجير وملاءمة المعلومات المحاسبية.

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المعايير 47، 48، 49 الخاصة بالأدوات المالية، الإيراد من العقود مع العملاء، وعقود التأجير وموثوقية المعلومات المحاسبية.



- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المعايير 47، 48، 49 الخاصة بالأدوات المالية، الإيراد من العقود مع العملاء، وعقود التأجير وقابلية المعلومات المحاسبية للفهم.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المعايير 47، 48، 49 الخاصة بالأدوات المالية، الإيراد من العقود مع العملاء، وعقود التأجير وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.
- وبناء على ما سبق أسفرت الدراسة الميدانية عن أن تطبيق معايير المحاسبة المضافة 47، 48، 49 يؤثر بشكل إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية من ناحية الملاءمة، والموثوقية، وإعتمادية المعلومات، وقابليتها للمقارنة والفهم.

4-8 النتائج والتوصيات:

وفي ضوء أهداف الدراسة وإختبارات الفروض يمكن عرض نتائج وتوصيات الدراسة على النحو التالي:

1-4-8 النتائج :

- تتواءم معايير المحاسبة المصرية المضافة بالقرار (69) لسنة 2019 بأرقام 47 ، 48 ، 49 مع معايير التقارير المالية الدولية IFRS فى القضاء على التعارض الموجود فى بعض المعايير المحاسبية لتوفير إطار موحد وشامل للإعتراف والقياس والعرض والإفصاح.
- توفر معايير المحاسبة المصرية المضافة (47، 48، 49) آلية تحكم عمل المستثمر وتفرض نوع من السيطرة على الممارسات الإدارية، وتعزز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وذلك كما أوضحت نتائج التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.
- تساهم معايير المحاسبة المصرية المضافة فى الحد من فجوة عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين الإدارة والمستثمر.
- يوفر المعيار (47) المضاف لسنة 2019 إطار موحد وشامل والذي يهدف إلى رفع مستويات الأمان لمواجهة المخاطر المختلفة لترشيد متخذى القرارات الإستثمارية.
- يوفر المعيار (48) المضاف لسنة 2019 والخاص بالإيراد من العقود مع العملاء إطار موحد شامل للإفصاح يهدف إلى توفير معلومات كافية لمساعدة مستخدمى القوائم فى فهم طبيعة وقيمة وتوقيت وعدم تأكد الإيراد والتدفقات النقدية الناتجة من العقود مع العملاء.
- يعمل معيار (49) المضاف لسنة 2019 والخاص بعقود التأجير على توفير إطار موحد وشامل، للمبادئ المتعلقة بالإعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأجير يوفر

بيانات موحدة للمستأجرين والمؤجرين عن معلومات تعبر بصدق من عقود التأجير لترشيد متخذى القرارات.

- يتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن القرار الوزارى رقم 69 لسنة 2019 والخاص بإضافة المعايير 47، 48، 49 يمكنه أن يفسر التباين الكلى فى كل من الملاءمة و الموثوقية والقابلية الفهم، وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية بنسبة 97,6% ، 96,5% ، 97,8% ، 99% على التوالي.
- كما يتضح أيضاً معنوية معاملات المتغيرات المستقلة الخاصة بتطبيق المعايير المضافة 47، 48، 49 فى علاقتها بالمتغيرات التابعة، وتحمل المعاملات الخاصة بالمتغيرات المستقلة إشارة موجب وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة الخاصة بتطبيق المعايير المضافة 47، 48، 49 والمتغيرات التابعة الأربعة المتمثلة فى كل من الملاءمة الموثوقية والإعتمادية وقابلية الفهم، وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية، بمعنى أن زيادة مستوى الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية المضافة يؤدي إلى تحسن خصائص الجودة للمعلومات المحاسبية.

8-4-2 التوصيات :

- العمل على زيادة وعى المستثمرين وإدارات الشركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة بأهمية تطبيق معايير المحاسبة الجديدة المضافة 47، 48، 49 فى تحسين المحتوى الإعلامى للتقارير المالية، من خلال ورش العمل، الدورات التدريبية و الندوات العلمية .
- يجب على الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر أن تصدر الإرشادات الضرورية للمحاسبين و لمراقبى الحسابات خاصة فيما يتعلق بالقضايا التالية:
- كيفية تطبيق المعيار 47 "الأدوات المالية" لرفع مستويات الأمان خاصة فى ظل جائحة (Covid19).
- كيفية تحديد سعر العملية من قبل الإدارة وتأثره بجائحة (Covid19) عند تطبيق المعيار 48 "الإيراد من العقود مع العملاء".
- كيفية الإلتزام بالمبادئ المتعلقة بالإعتراف والقياس والعرض والإفصاح عند تطبيق المعيار 49 "عقود التأجير" فى ظل تأثر المعيار بجائحة (Covid19).
- يجب الإهتمام بتدريس معايير التقارير المالية الدولية وبصفة خاصة المعايير التى تتوافق مع معايير المحاسبة المصرية المضافة (47، 48، 49) بشكل مختصر ضمن مناهج



المحاسبة فى الجامعات المصرية، وذلك لتوضيح مراحل تطبيق تلك المعايير ومتطلبات الإعراف والقياس بالإضافة إلى متطلبات العرض والإفصاح.

5-8 الدراسات المستقبلية:

فى ضوء نتائج الدراسة يجد الباحث أن هناك مجالات عديدة لإجراء بحوث مستقبلية، يمكن عرضها على النحو التالى:

- أثر تطبيق معايير المحاسبة المستبدلة وفقاً لقرار وزير الإستثمار والتعاون الدولى رقم (69) لسنة 2019 على تحسين جودة التقارير المالية.
- أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً لقرار وزارة الإستثمار والتعاون الدولى رقم 69 لسنة 2019 المادة الثالثة على تحسين جودة التقارير المالية.
- دور مراقب الحسابات فى مراجعة معايير المحاسبة المصرية الجديدة وفقاً لقرار وزارة الإستثمار والتعاون الدولى رقم 69 لسنة 2019 دليل من البيئة المصرية.
- أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستبدلة والمعدلة والمضافة وفقاً لقرار وزارة الإستثمار والتعاون الدولى رقم 69 لسنة 2019 على إتجاهات أسعار الأسهم للشركات المقيدة فى البورصة المصرية.
- مشاكل التحاسب الضريبى فى ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة 47، 48، 49 فى الشركات المصرية.

8-6 قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- حميدات جمعه، (2014). "منهج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS"، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين"، عمان، الطبعة الاولى.
- صالح، رضا إبراهيم، (2009). " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 46، العدد الثاني، 1 - 60.
- عوض، آمال محمد، (2016). " تقييم أثر تطوير المحاسبة عن الإيرادات على تحسين المحتوى الاعلامى للتقارير المالية : دراسة استكشافية فى البيئة المصرية" مجلة الفكر المحاسبى ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، الجزء الأول، 533-585.
- عبد العال، إيهاب إبراهيم حامد، (2019). " تقييم وتطوير المعالجة المحاسبية لعقود الايجار فى ظل المعايير المصرية والدولية"، مجلة البحوث المحاسبية ، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، 298-346.
- -----، (2017). "تقييم أثر تطوير معايير المعالجة المحاسبية للعقود الاجارية على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة استكشافية فى البيئة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبى ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع ، المجلد 21، 812-872.
- عيد، سالم سليمان، (2018)، "أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم 15 الإيراد من العقود مع العملاء على الإفصاح المحاسبى فى التقارير المالية للشركات المساهمة"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مجلد 9، العدد الثانى.
- قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولى رقم (69) لسنة 2019، بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم 110 لسنة 2015 ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الوقائع المصرية (ملحق الجريدة الرسمية) العمود (8) تابع أ.
- قانون رقم 176 لسنة 2018 الخاص بإصدار قانون تنظيم نشاطى التأجير التمويلي والتخصيم، الجريدة الرسمية، العدد (32) ، مكرر (ج) أغسطس 2018.
- قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015، معايير المحاسبة المصرية المعدلة 2015، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .



- مسعود، فراس إسماعيل (2016). "أثر تطابق معيار التقرير المالي الدولي رقم (9) على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن"، رسالة ماجستير، المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية.
- هاشم ، هبه جمال، (2018). "تقييم وتحليل معيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية IFRS 15 (الإيرادات من من العقود مع العملاء) وأثره على مصداقية وجودة التقارير المالية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 357-408.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Altaji, F. S. and Alokdeh, S. K. (2019) "The Impact of the Implementation of International Financial Reporting Standards No.15 on Improving the Quality of Accounting information", Management Science Letters. doi: 10.5267/j.msl.2019.7.018.
- Barbu, E. M. et al. (2014) "Mandatory Environmental Disclosures by Companies Complying with IASs/IFRSs: The Cases of France, Germany, and the UK", International Journal of Accounting. doi: 10.1016/j.intacc.2014.04.003.
- Buschhüter, M. and Striegel, A. (2011a) "IAS 39 – Financial Instruments: Recognition and Measurement", in Kommentar Internationale Rechnungslegung IFRS. doi: 10.1007/978-3-8349-6633-9_35.
- Buschhüter, M. and Striegel, A. (2011b) "IFRS 1 – First-time Adoption of International Financial Reporting Standards", in Kommentar Internationale Rechnungslegung IFRS. doi: 10.1007/978-3-8349-6633-9_4.
- Dvořáková, D. (2016) "IFRS 16 Lease", Český finanční a účetní časopis. doi: 10.18267/j.cfuc.487.
- ESMA document (2020) "Accounting Implications of the COVID-19 outbreak on the Calculation of Expected Credit Losses in Accordance with IFRS 9", ESMA32-63-951. Available at: <https://www.esma.europa.eu>.
- EY (2020) "IASB amends IFRS 16 for COVID-19 related rent concessions", Available at: https://www.ey.com/en_eg/ifrs-

technical-resources/ifrs-developments-170-iasb-amends-ifrs-16-for-COVID-19-related-rent-concessions.

- **Haapamäki, E. (2018) "How has IFRS Impacted Financial Reporting for Unlisted Entities?", Journal of Accounting and Management Information Systems. EDITURA ASE, 17(1), pp. 5–30.**
- **IASB (2009) "Ifrs9', Financial Instruments",doi: 0.1002/9781118870372.ch24.**
- **Kao, H.-S. and Wei, T.-H. (2014) "The Effect of IFRS, Information Asymmetry and Corporate Governance on the Quality of Accounting Information", Asian Economic and Financial Review.**
- **Khamis, A. M. (2016) "Perception of Preparers and Auditors on New Revenue Recognition Standard (IFRS 15): Evidence From Egypt", Jurnal Dinamika Akuntansi dan Bisnis. doi: 10.24815/jdab.v3i2.5383.**
- **Landini, S., Uberti, M. and Casellina, S. (2019) "Credit Risk Migration Rates Modelling as Open Systems II: A Simulation Model and IFRS9-Baseline Principles", Structural Change and Economic Dynamics. doi: 10.1016/j.strueco.2019.06.013.**
- **Laura Noonan, S. M. and M. A. (2020) "New Accounting Rules Pose Threat to Banks Amid Coronavirus Crisis", Available at: <https://www.ft.com/content/94ff9b4c-67a3-11ea-800d-da70cff6e4d3>.**
- **Macve, R. H. (2015) "Fair Value vs Conservatism? Aspects of the History of Accounting, Auditing, Business and Finance from Ancient Mesopotamia to modern China", British Accounting Review. doi: 10.1016/j.bar.2014.01.001.**
- **Murcia, F. D. (2016) "Slides - IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers", IFRS Green Book 2016 Part A. doi: <http://www.ifrs.org/Current-Projects/IASB-Projects/Revenue-Recognition/Pages/Revenue-Recognition.aspx>.**
- **Novotny-Farkas, Z. (2015) "The Significance of IFRS 9 for Financial Stability and Supervisory Rules", This document was requested by the European Parliament's Committee on Economic and Monetary Affairs. It is part of a set of four papers on IFRS 9. doi: 10.1080/17449480.2016.1208833.**



- Oyedokun, G. E. (2017) "Revenue Recognition Paradox: A Review of IAS 18 and IFRS 15", SSRN Electronic Journal. doi: 10.2139/ssrn.2912250.
- Öztürk, M. (2016) "Impact of New Standard "IFRS 16 Leases" on Statement of Financial Position and Key Ratios: A Case Study on an Airline Company in Turkey", Business and Economics Research Journal. doi: 10.20409/berj.2016422344.
- Procházka, D. (2017) "Specifics of IFRS Adoption by Central and Eastern European Countries: Evidence from Research", Scientific Annals of Economics and Business. Sciendo, 64(1), pp. 59–81.
- Shafii, Z. and Abdul Rahman, A. R. (2016) "Issues on the Application of IFRS9 and Fair Value Measurement for Islamic Financial Instruments", Journal of Islamic Accounting and Business Research. doi: 10.1108/JIABR-03-2016-0031.
- Xu, W., Davidson, R. A. and Cheong, C. S. (2017) "Converting Financial Statements: Operating to Capitalised Leases", Pacific Accounting Review. doi: 10.1108/par-01-2016-0003.

الملحق رقم (1)

قائمة بأسماء الشركات التي شملت المراجعين والمديرين والمديرين والمحللين الماليين المستقصي منهم

القطاع	اسم الشركة
خدمات مالية باستثناء البنوك	العربية لإدارة الأصول والتنمية
خدمات مالية باستثناء البنوك	BPE Financial
خدمات مالية باستثناء البنوك	القاهرة الوطنية للاستثمار والأوراق المالية
خدمات مالية باستثناء البنوك	سي أي كابيتال القابضة
بنوك	بنك كريدي أجريكول
رعاية صحية وأدوية	ابن سينا للأدوية
خدمات مالية باستثناء البنوك	أوراسكوم للاستثمارات المالية
اتصالات	راية القابضة للاتصالات
خدمات مالية باستثناء البنوك	ثروة كابيتال القابضة للاستثمارات المالية
بنوك	الأهلي سوستيه جنرال
بنوك	الأهلي للتنمية والاستثمار
عقارات	الاستثمار العقاري العربي
بنوك	البنك التجاري الدولي (مصر)
بنوك	البنك المصري الخليجي
بنوك	البنك المصري لتنمية الصادرات
عقارات	التعمير والأستشارات الهندسيه



الملحق رقم (2)

قائمة الاستقصاء

السيد الفاضل/

تحية طيبة وبعد ،،،

نحيط علم سيادتكم أن الباحث بصدد اجراء دراسة بعنوان أثر صدور القرار رقم (69) لسنة 2019 على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية في ظل فيروس كورونا، وسيتم تطبيق هذه الدراسة في البيئة المصرية.

وتسعى هذه الدراسة، إلى استقراء آرائكم المبنية على العلم والعمل، والممتزجة بتراكم الخبرة المهنية، للاستفادة منها في إلقاء الضوء على أثر التعديلات الواردة بالقرار رقم (69) لسنة 2019 على المعايير المحاسبية المصرية الثلاثة الخاصة بالأدوات المالية والايراد من التعاقد مع العملاء وعقود التأجير على كل من ملاءمة وموثوقية وقابلية المعلومات المحاسبية للفهم والمقارنة.

ويؤكد لكم الباحث، أن هذه الدراسة لأغراض البحث العلمي فقط، وإجابتم تتعامل بسرية تامة، والقائمة لا تشتمل على أية بيانات تحدد شخصية القائم بالإجابة.

وأشركم على حسن تعاونكم، وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير ...

الباحث

د. دينا كمال عبد السلام على حسن

مدرس المحاسبة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

أرجو الإجابة عن التساؤلات التالية فيما يتعلق بمتغيرات البحث والتي تشمل ما يلي:
 أولاً: المتغير الأول (معيار رقم 47 المعدل: الأدوات المالية) فيما يلي مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالمعيار والتعديلات الواردة عليه:

م	العبرة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
1	يؤدي إضافة هذا المعيار إلى تحسين جودة التقارير المالية من خلال وضع مبادئ موحدة للتقرير المالي عن الأصول والإلتزامات المالية.					
2	إضافة هذا المعيار يؤدي إلى تقويم المخاطر الائتمانية					
3	دراسة العلاقة بين جودة الأرباح ومحاسبة التغطية لكل من : تغطية القيمة العادلة والتدفق النقدي وصافي الإستثمار الأجنبي.					
4	جاء هذا المعيار ليبسط الإعراف والقياس بالأصول المالية حيث ألغى التويب السابق وقرر القياس اللاحق للأصول المالية بالتكلفة المستهلكة، وأصول قيمة عادلة من خلال دخل شامل آخر، أو من خلال الأرباح والخسائر وذلك لتسهيل المقارنات وفهم المعلومات المالية من قبل مستخدمي القوائم المالية.					
5	تم الإعراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وليس بالخسائر المحققة					
6	أوجب هذا المعيار قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأدوات المالية بطريقة تعكس مبلغ غير متحيز، القيمة الزمنية للنقود والمعلومات المعقولة والمؤيدة من أحداث سابقة وظروف حالية وتوقعات مستقبلية.					
7	يؤدي الإعراف المبكر بالخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار إلى التأثير الإيجابي على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية					
8	هذا المعيار يساهم بشكل كبير عند قياس الخسائر الائتمانية الحالية والمستقبلية لفيروس (COVID-19).					
9	ساهم المعيار كيفية تكوين مخصص خسائر إئتمانية في ظل أزمة كورونا					
10	ساهم هذا المعيار في قياس الخسائر إضمحلال في ظل أزمة كورونا					



ثانياً: المتغير الثاني (معيار رقم 48 المعدل: الايراد من العقود مع العملاء) فيما يلي مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالمعيار والتعديلات الواردة عليه:

م	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
1	إضافة هذا المعيار يتوافق مع معيار التقارير المالية الدولية (IFRS 15) وقد حل هذا المعيار محل المعيار المصري 11 الإيراد والمعيار (8) عقود الإنشاء					
2	يؤدي تطبيق هذا المعيار إلى إنشاء مبادئ للإعتراف بالإيراد بدلاً من القواعد والإرشادات العديدة في المعايير السابقة					
3	يجب عند قياس الإيراد إستبعاد المبالغ المحصلة لحساب أطراف أخرى.					
4	يوفر المعيار القياسات المعقولة لمدى التقدم نحو الوفاء الكامل.					
5	يوفر الميعار كيفية قياس عدم قدرة المنشأة على قياس مدى وفائها بالالتزام					
6	يوفر المعيار الإعتراف القابل للدفع للعميل كتخفيض في الإيراد					
7	تتطلب المعيار الإعتراف بالإيراد عند ما يسيطر العميل على البضاعة أو الخدمة المحولة له من المنشأة					
8	تطلب المعيار أن على المنشأة الإعتراف بخسارة الإضمحلال ضمن الأرباح والخسائر فقرة 101					
9	يجب عرض العقود على العملاء في قائمة المركز المالي ضمن الأصول (أصل العقد) أو الإلتزامات (الالتزام عقد) وذلك إستناداً إلى العلاقة بين أداء المنشأة ومدفوعات العميل.					
10	يجب الإفصاح عن الإيراد المعترف به بشكل مستقل وتفصيلي.					
11	يوفر المعيار المصري (48) تعديلات العقد لمواجهة الآثار التي ينجم عن فيروس كورونا (COVID-19).					
12	يسمح المعيار بقياس مدى التقدم نحو الوفاء الكامل بالالتزامات العقد في ظل إنتشار فيروس كورونا (COVID-19).					

					يسمح المعيار بتصنيف الإيراد فقرة (114) إلى فئات تصف مدى تأثير المبلغ، طبيعة وتوقيت وظروف عدم التأكد في ظل أزمة كورونا (COVID-19).	13
--	--	--	--	--	---	----

ثالثاً: المتغير الثالث (معيار رقم 49 المعدل: المحاسبة عن عقود التأجير) فيما يلي مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالمعيار والتعديلات الواردة عليه:

م	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
1	غياب معيار المحاسبة المصرى الجديد (49) عقود التأجير دليل على عدم وجود إرشادات للمستأجرين والمؤجرين بخصوص الإعراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأجير.					
2	الإلتزام بتطبيق معيار المحاسبة المصرى الجديد (49) عقود التأجير التمويلي – التشغيلي يؤدي إلى نتائج حقيقية في القياس وتقديم معلومات محاسبية جيدة لمستخدمي القوائم المالية.					
3	يؤدي تصنيف عقود الإيجار إلى تحسين جودة الإفصاح عن المعلومات لكل من المؤجرين والمستأجرين.					
4	يوفر المعيار معلومات عن إعادة تقييم عقد الإيجار الذي لم تتم المحاسبة عليه لكل من المؤجر والمستأجر وما يترتب عليه من أرباح أو خسائر.					
5	يمشى تعديل عقد المستأجر كما ورد في المعيار مع آثار فيروس (COVID-19) الذي حدث بصورة طارئة					
6	يمشى المعيار في الفقرة (39) بإعادة تقييم إلتزام عقد التأجير للمشى مع آثار (COVID-19)					
7	يمشى المعيار في الفقرة (81) بالزام المؤجر باختبار أساسى منتظم آخر لدفعات التمويل تمشياً مع آثار (COVID-19)					
8	إن الإلزام بالإفصاح الكافي وفقاً للفقرة 90 من المعيار بالنسبة لعقود التأجير التمويلي والتشغيلي ليتمشى مع آثار (COVID-19)					
9	يمشى المعيار وفقاً للفقرة (62) بوضع إستراتيجية إدارة المخاطر مع أحداث آثار (COVID-19)					



رابعاً: المتغير الرابع (ملاءمة المعلومات المحاسبية في ظل أزمة كورونا) فيما يلي مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالآثار المترتبة عليها بموجب التعديلات الواردة في القرار رقم 69 لسنة 2019:

م	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
1	توفر معايير المحاسبة المصرية المضافة (47)، (48)، (49) عند القياس معلومات ملائمة وذلك بإزالة عدم القياس والتضارب الذي كان موجوداً قبل تطبيق تلك المعايير في ظل أزمة كورونا (COVID-19).					
2	توفر تلك المعايير المضافة بيانات ملائمة لها قيمة تنبؤية عالية تساعد على إتخاذ القرارات في ظل أزمة كورونا (COVID-19).					
3	توفر تلك المعايير المضافة بيانات ملاءمة لها قيمة إسترجاعية تغذية عكسية تساعد في ترشيد متخذ القرارات المضافة في ظل أزمة كورونا (COVID-19).					
4	توفر تلك المعايير المضافة بيانات ملائمة في الوقت الملائم نحو تطبيق تلك المعايير في ظل أزمة كورونا (COVID-19).					

خامساً: المتغير الخامس (ملاءمة المعلومات المحاسبية في ظل أزمة كورونا) فيما يلي مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالآثار المترتبة عليها بموجب التعديلات الواردة في القرار رقم 69 لسنة 2019:

م	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
1	توفر المعايير المحاسبية الجديدة المضافة 47، 48، 49 معلومات ذات موثوقية عالية في ظل أزمة كورونا.					
2	توفر المعايير المحاسبية 47، 48، 49 معلومات محايدة غير متحيزة في ظل أزمة كورونا.					

					توفر المعايير المحاسبية 47، 48، 49 معلومات قابلة للتحقيق في ظل أزمة كورونا.	3
					توفر المعلومات المحاسبية 47، 48، 49 معلومات كاملة تعبر بصدق عن كافة العمليات في ظل أزمة كورونا.	4
					يؤدي تطبيق معايير المحاسبة المضافة (47)، (48)، (49) إلى تحسين شفافية القوائم المالية من خلال تعزيز متطلبات الإفصاح عن عقود الإيجار التمويلية والتشغيلية في ظل أزمة كورونا.	5

سادساً: المتغير السادس (القابلية للفهم في ظل أزمة كورونا) فيما يلي مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالآثار المترتبة عليها بموجب التعديلات الواردة في القرار رقم 69 لسنة 2019:

م	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
1	يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة والمضافة 47، 48، 49 إلى إلغاء بعض الخيارات المحاسبية والغموض في بعض الفقرات.					
2	يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة والمضافة 47، 48، 49 إلى تحسين متطلبات الإعراف والقياس والعرض والإفصاح في ظل أزمة كورونا (COVID-19)					

سابعاً: المتغير السابع (القابلية للمقارنة في ظل أزمة كورونا) فيما يلي مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالآثار المترتبة عليها بموجب التعديلات الواردة في القرار رقم 69 لسنة 2019:

م	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
1	تؤدي المعايير المحاسبية الجديدة المضافة 47، 48، 49 إلى إزالة الغموض والتكرار في الفقرات التي تتضمنها المعايير.					
2	تؤدي تلك المعايير إلى تخفيض خطأ الإعراف والقياس إلى حد كبير لتحسين جودة المعلومات المدرجة في القوائم المالية في ظل أزمة كورونا (COVID-19).					
3	توفر تلك المعايير معلومات أكثر فائدة لترشيد مستخدمي القوائم المالية في مجال الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبة في ظل أزمة كورونا (COVID-19).					